جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830م – 1962م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

إعداد الطالب :

ـ أحمد بوعافية

إشراف الأستاذ :

د/ تاحي إسماعيل

السنة الجامعية: 1438 ـ 1439 هـ / 2017 ـ 2018 م

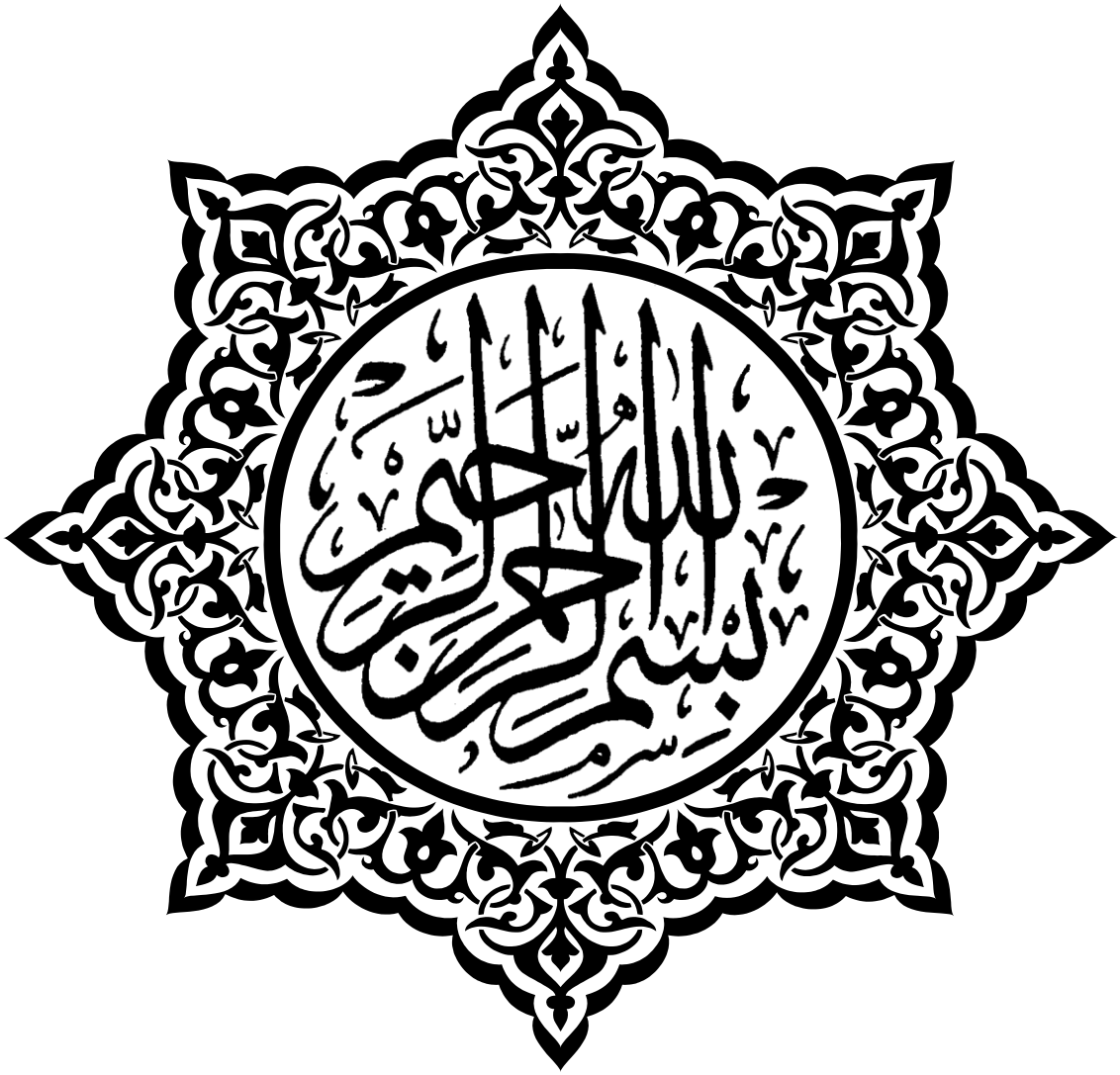
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

أتقدم بخالص الشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الاحترام و التقدير لمن غمرني بالفضل و اختصني بالنصح و تفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذي و معلمي الفاضل الأستاذ **"تاحي إسماعيل"** الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة ، فوجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب ، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح ومنحني الثقة و غرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهدا ولم يبخل عليا من وقته الثمين

أبقاه الله ذخرا لطلبة العلم و جعل ذلك في ميزان حسناته و أرضاه بما قسم له

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ

وفي الأخير نشكر كل طاقم مكتبة المنتدى

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضوعات	
شكر	
فهرس الموضوعات	
مقدمة	أ
الفصل الأول : اوضاع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني	
1- واقع التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال	09
2- المؤسسات التعليمية في العهد العثماني	10
3- موقف الادارة الاستعمارية من المؤسسات التعليمية الجزائرية	16
الفصل الثاني : السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر	
1- اوضاع التعليم اثناء الغزو الفرنسي	22
2- السياسة التعليمية الفرنسية	28
3- اهم القوانين و المراسيم التي نظمت التعليم الفرنسي	30
4- اهداف السياسة التعليمية الفرنسية	36
الفصل الثالث : المواقف و ردود الفعل المختلفة من السياسة الفرنسية التعليمية و نتائجها	
1- موقف الشعب الجزائري و العلماء من التعليم الفرنسي	46
2- موقف السلطات الفرنسية و المعمرين من تعليم الجزائريين	58
3- نتائج السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر	66
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	80
ملاحق	

مقدمة

مقدمة :

لقد أسهمت الجزائر عبر عصورها القديمة بفعالية في تشييد الحضارة العربية الإسلامية منذ نشأتها، لذلك نعلم أن التعليم كان و لا يزال الأساس و المحور الحقيقي لأي تقدم أو تطور في حياة الشعوب و الأمم ،ولنا أن نطرح في تاريخ الجزائر المعاصر لما عرفته من أحداث و المتمثل في حقبة الاستعمار الفرنسي أو بالأحرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تعددت مظاهر هذا الأخير بكل الصور من إستغلال و نهب و إضطهاد ... إلخ و غيرها من صور الخزي و العار للبلد الحضارة كما يدعون أنفسهم.

و لنا أن نطرح كما سبق الذكر مظهر من مظاهر الاضطهاد، التي طبقت على الشعب الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي، ألا وهي السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر, حيث كانت تسعى هذه الأخيرة إلى توقيف المد الحضاري من خلال الغزو الفكري و الحضاري.

و قد تعمد الاستعمار الفرنسي إلى تشويه الشخصية الجزائرية. معتمدا على سياسة التجهيل و قتل الذاكرة التاريخية، و الحضارة لأنه أدرك أهميتها و قيمتها عند الشعب الجزائري، فقد عمدت ادارة الاحتلال إلى شن حرب ضد العلم و التعليم في الجزائر منذ بداية احتلالها لأرض الجزائر، حتى لا تكون هناك فكرة ان هناك أجيال صاعدة من أبناء الجزائر، و كذلك غرس فكرة في أذهان التلاميذ فكرة مفادها أن الجزائر جزء من فرنسا، و عملوا على إحلال التاريخ الفرنسي محل التاريخ الجزائري، و كذلك القضاء على المساجد و الزوايا و محاربة الأئمة و العلماء و حرق المكتبات.

لقد أدرك المستعمر تلك المقومات الأساسية مركزا بخاصة على اللغة العربية، و بالتالي القضاء على الإسلام, حيث اعتبرت فرنسا فترات عصور تاريخ الجزائر قبل الاحتلال عصورا مظلمة.

و قد ارتأينا في دراستنا هذه إعطاء أهمية لهذا الموضوع لما له من قدر كبير في تحديد بعض منعرجات الفترة الاستعمارية في الجزائر، كون هذه الأهمية تكمن في أنه يعالج مسألة هامة حول ميدان حيوي في التاريخ الثقافي للجزائر، و الذي يمس و يتعلق بالشخصية الجزائرية من جهة، و من جهة أخرى التأثيرات التي انجرت و تمخضت عليه، سواء كان من الزاوية السلبية او الايجابية في هذه الفترة.

كذلك أن مشكلة التعليم من أخطر ما فكرت فيه الإدارة الاستعمارية، حيث سعت إلى القضاء على الشخصية و الهوية الوطنية، و هناك أهمية أخرى هي التطلع إلى تاريخ الجزائر و كيف كان حال اللغة العربية و الإسلام.

أما أسباب اختيارنا للموضوع هي عدم وجود دراسات كثيرة و وافية و معمقة و دقيقة حول هذا الجانب أو الموضوع، حيث نجد هذه الدراسات على شكل عموميات، كذلك إبراز السياسة التعليمية الفرنسية من خلال المناهج و الطرق لمحور محاربة التعليم الجزائري التقليدي (الزوايا، المساجد ...) و كذلك نزع الهوية و الشخصية الوطنية الجزائرية، و غرس الفكر الغربي المسيحي من خلال فصل الدين عن الدولة.

تهدف هذه الدراسة الى معالجة مسالة هامة و المتمثلة في التاريخ الثقافي للجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي و ابراز دور الاستعمار الفرنسي في محاولة القضاء على الشخصية والهوية الوطنية بشتى الطرق والوسائل و إيضاح وضعية التعليم قبل دخول الاستعمار الفرنسي.

اشكالية الدراسة:

و من خلال ما تم ذكره نصل في هذا الموضوع دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر و التي اعتمدت على تغيير ثقافة الشعب فيها، و منه يمكن طرح الإشكال التالي:

. ما حقيقة السياسة الاستعمارية التعليمية الفرنسية في الجزائر؟.

. ما هي أهداف هذه السياسة؟ و كيف تحول التعليم في الجزائر ابان الحقبة الاستعمارية؟.

. مانوعية التعليم الذي قدمته فرنسا للشعب الجزائري؟.

.ماهو موقف الشعب الجزائري من هذه الساسية؟.

و هل حال رد فعل الشعب الجزائري إلى ميلاد الوعي الوطني؟ و كيف تناولت الكتابات الغربية و الجزائرية العربية لهذه السياسة؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة وإعطاء صورة واضحة لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى مقدمة، وثلاث فصول وخاتمة وملاحق

أولا المقدمة تناولنا فيها تعريف بالموضوع و إهتمامتنا حوله ثم دوافع و اسباب اختيارنا للموضوع ثم اهداف الدراسة ثم تطرقنا الى الاشكالية ثم الى خطة البحث ثم المنهج المتبع ثم تقييم المراجع المستعملة ثم الصعوبات التي واجهتنا ، وقد تناولنا بالدراسة في الفصل الأول فيه اوضاع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني اندرج تحته عدة مباحث، فالمبحث الأول

تناول واقع التعليم في الجزائر في العهد العثماني (قبل مجيء الفرنسيين)، أما المبحث الثاني فضم المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة في العهد العثماني ، أما المبحث الثالث فتناول موقف الادارة الاستعمارية من المؤسسات التعليمية الجزائرية اما الفصل الثاني فقد تناول السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر مفهومها ،و اهم الطرق المستعملة لتطبيق السياسة التعليمية الفرنسية ، وكذا اهداف هذه السياسة من فرنسسة و تنصير و غيرها ، ثم انتقلنا الى الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان الموقف الفرنسي و الجزائري حيال سياسة فرنسا التعليمية ، فالمبحث الأول تناول الفرنسيون وتعليم الجزائريين ،اما المبحث الثاني الجزائريين و التعليم الفرنسي، اما المبحث الثالث مقاومة ورد فعل الشعب الجزائري تجاه هذه السياسة ، ثم وصولا الى الخاتمة.

أما المنهج فإن طبيعة الموضوع هي التي حددته، لذلك اتبعت في دراسة موضوع البحث على المناهج العلمية المعروفة في مجال الدراسات التاريخية و هي المنهج التاريخي الوصفي، حيث طبق وفقا لسرد مختلف الحقائق و الأبحاث و وصفها و تصنيفها و كذلك المنهج المقارن من خلال الكتابات و الوقائع التي ارتبطت بالسياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر و مقارنتها بالتعليم الجزائري قبل و أثناء الاستعمار الفرنسي، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدت عليه في دراسة مختلف الوقائع و الأحداث و ربطها بعضها ببعض قصد الوصول إلى استنتاج. و المنهج الاحصائي يتم من خلاله جمع إحصاءات خاصة بهذه السياسة.

و قد اعتمدت في انجاز هذه الدراسة على مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة، تختلف اهميتها حسب معالجتها للموضوع ، و سأقتصر على ذكر اهمها :

المرآة لحمدان عثمان خوجة وهو عبارة عن دراسة احصائية للجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي.

سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر للاستاذ عبد القادر حلوش.

التعليم القومي و الشخصية الوطنية لرابح تركي.

الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني لاحمد مريوش .

حركة التعليم في الجزائر للعيد مسعود

اما اهم صعوبات التي تعرضت لها الدراسة فهي ضيق الوقت وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من أساتذة وزملاء .

الفصل الأول

أوضاع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني

1- واقع التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال

2- المؤسسات التعليمية في العهد العثماني

3- موقف الادارة الاستعمارية من المؤسسات التعليمية الجزائرية

مدخل:

لقد انحصر التعليم قبل العهد العثماني في الحواضر الكبرى (تلمسان , بجاية, قسنطينة) إلا أن الدولة الجزائرية العثمانية قد حرصت منذ تأسيسها سنة 1518م على نشر التعليم في كافة المناطق وبناء المدارس و الكتاتيب فضلا عن اشتراك الزوايا في هذه العملية.

إذ كان للوقف دورا هاما في تمويل التعليم انطلاقا من هذه المؤسسات الثقافية التي نشرت وتولت مهام التعليم العربي الإسلامي ، فكان الاعتناء بالعلوم و الآداب والمهام العلمية والدينية في المدينة بيد الحضر الأعيان من الجزائريين و في الريف بيد شيخ الزوايا.

حيث كان اهتمام هؤلاء كبير بالمساجد و المدارس و الزوايا والكتب و المكتبات والرحلات العلمية إلى خارج الجزائر، نتج عن هذا الاهتمام الشعبي بالمؤسسات الثقافية تعدد الأدوار إذ كانت المؤسسات تقوم بالتعليم الديني و الإصلاح الاجتماعي و السياسي والتنظيم القضائي.

أما بالنسبة للمعلم فكان "المؤدب" أساس التعليم فهو الموجه للتلميذ والمرشد للمجتمع فهو الشيخ و الأستاذ وهو الإمام وأحيانا هو المفتي والقاضي و في غالب الأمر كان مفخرة دينية خاصة إذا كان عالما، وكان المعلم إما يدرس كل أبناء المجتمع في المساجد أو الزوايا أو يدرس أبناء اسر معينة .

كما كان التعليم العام الرسمي من حظ أبناء الذكور أما البنات فكان حظهن قليل، وكانت مدينة كل من تلمسان و قسنطينة ثاني مدينة جزائرية بعد الجزائر العاصمة تحظى بمكانة ثقافية و بنشاط العلماء والتعليم ، فاشتهرت قسنطينة بمساجدها وزواياها وبيوتها الكبيرة التي تعج بالمكتبات التي تحتوي على كتب المشارقة والأندلسيين بالإظافة إلى التآليف المحلية[1].

[1] أحميده عميراوى ، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر 2009 ، ص 133- 134.

1- واقع التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال:

كانت الثقافة في الجزائر في هاته الفترة عربية إسلامية أصيلة ،حيث كانت العلاقات المعنوية و الثقافية بين أفراد المجتمع الجزائري مستمدة من الحضارة الإسلامية ،من دين و ثقافة و قوانين وأحكام ،و هي عنصر الانسجام و التماسك بين 99% من مجموع سكان الجزائر ، لان اليهود كان عددهم حوالي 30 ألف نسمة ، أي لم يكونوا يمثلون أكثر من 1%.

لم يكن الإسلام مجرد دين للعبادة، بل كان مصدرا للثقافة و النظم القانونية و العلاقات الاجتماعية، حيث لم تكن الأمية سائدة في الأوساط الاجتماعية قبيل الغزو الفرنسي[1] (1) ، بل كان التعليم متطورا و هذا ما يظهر من خلال عدد كبير للهياكل الإسلامية التي أشرفت على أداء الرسالة التعليمية: مساجد، زوايا، كتاتيب، مدارس قرآنية، حيث كان يدرس فيها العلوم والمعارف و تقوم بمهمتها في تعليم الشعب و تنشئته نشأة عربية دينية صالحة[2]. (2)

و كانت مداخيل المدارس و نفقة المعلمين تؤخذ من الأحباس[3] ، و عائدات الأوقاف التي كانت عبارة عن أراضي فلاحية ، فنادق ...فمثلا :اشتهرت مدينة تلمسان بمدارسها حوالي 50 مدرسة ابتدائية و 3 معاهد للتعليم الثانوي و العالي ، أما مدينة قسنطينة حوالي 90مدرسة ابتدائية و 7 مدارس للتعليم الثانوي و العالي[4](4) أما في مدينة الجزائر فوحدها كانت تحتوي على 100 مدرسة لتعليم القراءة و الكتابة و الحساب ، آما في البوادي فان الزوايا هي التي كانت تقوم و تهتم بنشر التعليم ومبادئ الدين[5] (5) ، و حسب شهادات فرحات عباس ، فقد قال :"أن الجنرال vyalar فيالار قد لاحظ سنة 1834 أن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة و الكتابة، و في كل قرية توجد مدرستان".

---

[1] أنيسة بركات درار، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر ، د ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د ب، 1995 ، ص76.

[2] حميد قريتلي ، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م_ 1907م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ المعاصر ، تحت اشراف الغالي غربي ،جامعة الجزائر2 ، 2009 -2010م ، ص.39

[3] درار ، مرجع سابق ، ص .77

[4] قريتلي ، مرجع سابق ، ص 39.

[5] درار، مرجع سابق ، ص.76

أما عن عدد المدارس فقد كان يناهز 2000 مدرسة ،كما كانت توجد معاهد و جامعات في الجزائر العاصمة و قسنطينة و مازونة و تلمسان و وهران[1].

و هذا إن دل فأنه يدل على أن أغلب الشعب الجزائري كان متعلما و مثقفا حسب شهادات فرنسية لكن بمجرد أن فرنسا وضعت يدها على تلك المؤسسات التعليمية أصبحت الحالة الثقافية كارثية فادى ذلك إلى تراجع مستوى التعليم .

2- المؤسسات التعليمية في العهد العثماني :

لا تكاد المؤسسات الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني تخرج عن المسجد والمدرسة والزاوية والكتاتيب ومعظم هذه المؤسسات كانت للتعليم أكثر مما كانت للثقافة بمفهومها اليوم ، ولم يكن من هذه المؤسسات جامعة أو معهد عالي ، رغم أن بعض المساجد و المدارس والزوايا كانت تنشر تعليما في المستوى العالي .

أ-المساجد والجوامع :

المسجد هو الذي تؤدى فيه الصلاة الجامعة أو الجمعة، أو العيدين و كثيرا أيضا ما يسمى بجامع الخطبة ، فقد كانت العناية بالمساجد ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري المسلم، فلا تكاد أن تجد قرية أو حيا في المدينة بدون مسجد ، فقد كان المسجد هو ملتقى العباد ، و مجمع الأعيان ، و منشط الحياة العلمية والاجتماعية ، وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة.

حيث كان المسجد هو الرابط بين أهل القرية و المدينة أو الحي ،لأنهم يشتركون في بناءه كما كانوا جميعا يشتركون في أداء الوظائف فيه ، وقد كان تشييد المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى ، فالتقي المحسن هو الذي يقود عملية بناء المسجد و الوقف عليه[2].

ولكن أعيان القرية والحي كانوا يساهمون بالتبرعات ونحوها ، ولا يتعدى مجهود السلطات الحاكمة في المجال مجهود الأفراد ، فالدولة لم تكن مسؤولة عن بناء المسجد ، وكانت المساجد القائمة تثير إعجاب الرحالة حتى ولو كانت في غير المدن الرئيسية حيث أشاد الورتلاني ببعض المساجد قسنطينة حيث قال أن بعضها " متقن إتقان مسجد الباشا

[1] فرحات عباس ،ليل الاستعمار ،ترجمة ابو بكر رحال ، د ط ، منشورات الجزائر للكتب ، 2011م ، ص60.

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي)1500-1830م) ، ج1 ، دار البصائر النشر والتوزيع ، الجزائر ، د ت ، ص 246

بطرابلس حتى كان بانيهما واحد" وكل من العياشي والدرعي وقاد أشاد بجامع بسكرة الذي كانت له مئذنة في غاية الإتقان والطول والسعة ، بالإضافة إلى مساجد العاصمة مثل "جامع السيدة" الذي كان آية في الفن المعماري وكذلك مساجد عنابة والمدية .

لقد اهتم العثمانيون بالجزائر كأفراد ببناء المساجد وتحبيس الأوقاف عليها ، ولم يهتموا بشيء أخر من حيث العمران ، وكان اهتمامهم تشييد المساجد وتأمين الموارد لحمايتها ، والإنفاق على إقامة الشعائر الدينية فيها ، وكذا التعليم[1].

ويتضح مما سبق ان عدد المساجد في الجزائر لم يكن قليلا ، وقد اشترك في تشييده الأهالي والأتراك على السواء وكان هؤلاء يهتمون ببناء المساجد على دوافع دينية محضة ، فمثلا سنة 1830م كان يوجد بمدينة الجزائر 14 مسجدا حنفيا و 92 مسجدا مالكيا[2].

ب- المدارس :

كانت المدارس العلمية مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها بصورة أساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية و غير الدينية ، وكان ظهورها بعد أن توسعت رقعة الدولة الإسلامية وانفصال الشعوب الإسلامية و احتكاكها بشعوب أخرى ،فأصبحت الحاجة إلى اقتباس المعارف والعلوم المتنوعة و الاستفادة من مختلف المعارف ضرورة لحياة المسلمين ، الأمر الذي فرض إنشاء هذه المدارس و انتشارها .

والجزائر لم تكن بها جامعات أو مدارس عليا بالمفهوم الحالي خلال العهد العثماني بل كانت دروس مساجدها الكبيرة وزواياها تضاهي أو تفوق مستوياتها في بعض الأحيان دروس الجامع الأعظم في المشرق العربي،كالجامع الأموي بدمشق و الحرمين الشريفين .
غير أن المدارس الابتدائية في الجزائر كانت منتشرة في الأحياء و المدن و القرى والبادية و الجبال النائية بإعداد كثيرة تلفت نظر الزائرين والرحالة ،و اشتهرت المدن الرئيسية بالجزائر خلال الفترة العثمانية بكثرة مدارسها[3].

---

[1] العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر ، مجلة سيرتا ، العدد 3 ، 1980 م ، ص64.

[2] محمد العربي الزبيري ، مذكرة احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 ، ص197 .

[3] احمد مريوش ،الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ،ط خ ، وزارة المجاهدين ، ص 15.

وتتألف هيئة التدريس من أساتذة متفرعين ، يتقاضون مرتبات من الأوقاف المحبوسة على المساجد و الزوايا و المدارس و من الأساتذة المتطوعين ، يساهمون ببعض الدروس تقربا من الله دون أن يتقاضون مرتبا أو أجرا ، إما لأنهم يمارسون مهنا حرة كالتجارة لان لهم من الأملاك ما تغنيهم عن موارد الأوقاف هذا ، بالإضافة إلى الأساتذة الزائرين[1].

وكانت المواد التي يدرسها أساتذة المدارس هي القواعد و المنطق و الميتافيزيقا والحقوق، ثم تأتي الهندسة و علم الفلك وعلم الجداول وهذا الأخير يساعد على تحديد مواقيت الصلاة الشرعية الخمس بكيفية دقيقة، ويكتمل التعليم بعلم الصخور لزخرفة المخطوطات[2].

كانت هذه المدارس منتشرة في تلمسان التي كانت تتوفر على خمس مدارس ثانوية وعليا وهذا ما نوه به الرحالة المصري "ابن خليل عبد الباسط" والكاتب المغربي" الحسن الوزاني" الذي أشاد باهتمام أهل تلمسان ببناء المدارس و الإنفاق عليها ، ويشير الفرنسيون بعد احتلالهم لتلمسان بأنهم وجدوا 50 مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي (وهي مدرسة أولاد الإمام ومدرسة الجامع الكبير) إما في قسنطينة فمدارسها الابتدائية كثيرة خلال الفترة العثمانية الأخيرة ، فمنذ دخول الفرنسيين مدينة قسنطينة قدر عدد المدارس بها حوالي 90 مدرسة وهذا العدد جعل الكثير من الدارسين يرى أن كل طفل له مكان في المدرسة ، وبها 7 مدارس للتعليم الثانوي و العالي ، كما أن مدينة الجزائر قد تضاربت حولها الأقوال في عدد المدارس الابتدائية و الثانوية والعليا الموجودة بها خلال العهد العثماني ويعود ذلك بصورة أساسية إلى إدخال المساجد والزوايا في عدد المدارس ، وقدر عدد المدارس في مدينة الجزائر عند دخول الفرنسيين إليها بحوالي 100 مدرسة ابتدائية و غير ابتدائية ،وقد اختفت بعض هذه المدارس منذ دخول الاحتلال من جراء انعدام الصيانة و بسبب تحويلها[3].

---

[1] العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر ،المرجع السابق، ص67.

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 ،ص 205-206.

[3] احمد مريوش ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، المرجع السابق، ص15-16.

ج- الزوايا و الرباطات:

كانت منتشرة في الريف و المدن ،منها الحرة التي لا تنتسب إلى ولي أو أي طريقة ، ومنها التي تنتسب إلى ولي فتكون بها ضريحه في الغالب ومنها التي تنتسب الى طريقة من الطرق الصوفية كالطريقة الرحمانية و الطريقة القادرية[1].

عاش معظم المتصوفة يبثون عقائدهم ويلقنون أبنائهم الأذكار والأوراد مبتعدين عن صخب الحياة الدنيا ، مؤثرين العزلة و العبادة ، وكثيرا ما كانوا يعلمون المريدين و العامة مبادئ الدين أيضا ، فإذا اشتهر احدهم بين الناس أسس له مركز يستقبل فيه الناس و الزوار و الغرباء و الأتباع و يعلم فيه الطلبة ، ويتبرع الناس لهطا المركز فيكبر ويثرى ويتضاعف ويصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان أو رباط سيدي فلان ، فإذا مات سيدي فلان في الزاوية أو في الرباط ، بين أهل الناحية و تنتشر سمعتها ونفوذها إلى نواحي أخرى ، و كانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة محروسة بوالي من الأولياء ، فهو الذي يحميها من العين و نكبات الطبيعة ومن طمع الطامعين.

فهناك صلحاء :

مدينة الجزائر : ضريح عبد الرحمان الثعالبي و زاوية عبد القادر الجيلالي .

مدينة قسنطينة : سيدي الكتاني ، سيدي عبد المؤمن ، سيدي عفان ، سيدي راشد .

مدينة تلمسان : زاوية سيدي بومدين ، سيدي محمد التوسي .

وتعد مدينة بجاية وزواوة من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا ، فقد تصل فيها إلى خمسين زاوية اهمها زاوية تيزي راشد (زاوية إبن الأعرب) و زاوية الشيخ محمد التواتي[2].

د- الكتاتيب و المعمرات :

تمثل الكتاتيب اقل وحدة من التعليم الابتدائي، وهي مأخوذة من الكتاب و جمعها كتاتيب، وظيفتها الأساسية هي تحفيظ القران الكريم و ترتيله و دعت الضرورة إلى تأسيسها منفصلة عن المسجد، بغرض المحافظة على نظافته ووقاره و لكي يتحصل على جو

[1] العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر ،المرجع السابق، ص63.

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي)1500-1830م) ، المرجع السابق ، ص 262-263 .

الخشوع المطلوب عند الصلوات المفروضة ، و الكتاتيب قد تنشأ متفردة وفي شكل مجمعات من البيوت مختلفة الأحجام والأشكال و اغلبها تكون مؤسسة من طرف حفظة القرآن الكريم بغرض الحصول على لقمة العيش ، وكانت الكتاتيب منتشرة في القرى والمدن وفي جميع الأحياء[1].

ويتركز منهاج التعليم في الكتاتيب على تعليم القرآن الكريم والكتابة و استظهار كتاب الله، يضاف إلى ذلك أحيانا تعلم بعض مبادئ الحساب ، إما طريقة التعليم المتداولة فلا تعدو تمرين الذاكرة على الحفظ، وتتخذ حاستي السمع والبصر ، والتدريب على صناعة الخط و الزخرفة .

وكان هذا النوع من المؤسسات التعليمية (الكتاتيب) منتشرا في طول البلاد وعرضها، المر الذي أدهش القادة الفرنسيين عند احتلالهم الجزائر ، إذ كتب الجنرال دوماس daumas في تقريره له في هذا الصدد يقول: " أن التعليم الابتدائي في الجزائر كان أكثر انتشارا مما يتصوره الإنسان عموما ، فاتصالاتنا بالأهالي في الأقاليم الثلاثة، أظهرت بان نصف السكان من الذكور يعرفون الكتابة و يحفظون القرآن[2].

أما المعمرات فهي شبيهة بالكتاتيب القرآنية ، كانت منتشرة في الأرياف الجزائرية أو القرى الجبلية خلال الفترة العثمانية ينتقل إليها التلاميذ الدارسون بها من مختلف جهات الوطن ، وأحيانا خارج الجزائر من اجل حفظ القرآن الكريم وتجويده و ترتيله بالإضافة إلى علوم أخرى دينية ولغوية ذات صلة بفهم القرآن و تفسيره .

وتسيير هذه المعمرات كان يتم من طرف التلاميذ الدارسين بها وذلك من حيث القيام بأعمال النظافة و الصيانة وتحضير الطعام و جلب المياه و تنظيف المؤن الغذائية ، والقيام برعي الحيوانات المحبوسة للمعمرات و كانت كل هذه الأعمال تتم دوريا بصفة منظمة في إطار

[1] احمد مريوش ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، المرجع السابق، ص18.

[2] العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر، المرجع السابق، ص62.

الأدوار المتداولة و المتعارف عليها من التلاميذ و الدارسين بهذه المعمرات ، وينقسم تلاميذ المعمرات إلى عدة فئات وذلك حسب السن و القدم والثقافة و هذه الفئات مصنفة كما يلي :

1- فئة القدادشة : وتتكون من التلاميذ الصغار

2- فئة الطلبة : تتكون هذه الفئة من الطلبة الذين يمثلون فئة فوق القدادشة وذلك من حيث السن ، وقدم الثقافة ويتركز اهتمامهم في حفظ القرآن الكريم.

3- فئة المقدمين و الوكلاء والشيوخ الكبار : و تمثل هذه الفئة أعلى منزلة في المعمرات فهي تقوم بمهمة التوجيه ماديا وفكريا ، و تتمتع بكل الصلاحيات في حل المشاكل المطروحة بالمعمرات و هي معفية من كل الأعمال التي تقوم بها كل من الطلبة والقدادشة[1].

هـ- المكتبات:

كانت الجزائر خلال العهد العثماني في طليعة البلدان في كثرة المكتبات ، فقد كان عددها في القرن 6 ميلادي لا يضاهيه بلد إفريقي ، وكانت الكتب في الجزائر تكتب محليا عن طريق التأليف و النسخ و تجلى من الخارج ، ولاسيما من بلاد الأندلس و مصر و اسطنبول و الحجاج ، كما أن معظم الكتب قد وردت إلى الجزائر عن طرق عدد من العمال العثمانيين في الجزائر إذ كان القضاة والدراويش و العلماء قد اصطحبوا معهم مكتباتهم وأوراقهم و ثقافتهم .

ومع زيادة العلوم الدينية في العهد العثماني كان محتوى المكتبات ، كتب التفسير و الأحاديث الدينية و الفقه و الأصول و التوحيد و العلوم اللغوية و العقلية ، أما التاريخ و الجغرافيا و الفلسفة ، وكتب الحساب و الطب فكانت قليلة ، لذلك نجد أن المكتبات كانت موزعة بين أنحاء الجزائر خاصة في الحواضر الكبرى[2].

- وما توصلنا إليه في الأخير من خلال دراستنا لأوضاع التعليم الجزائري في العهد العثماني فقد كان يتدرج عبر مرحلتين هما:

[1] احمد مريوش ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، المرجع السابق، ص20-21.

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، المجلد 5، العدد 16، أفريل 2013 ، ص 437-439.

1- المرحلة الأولى (التمهيدية) : يقوم الكتاب والمسجد في هذه المرحلة بتلقين الأطفال القراءة و الكتابة وحفظ القرآن و مبادئ الحساب ، يقابلها في العصر الحالي التعليم الابتدائي ويبدأ في سن مبكر، حيث يضم أطفال بين الثالثة و العاشرة ويدوم حتى 5 سنوات

2- المرحلة الثانية (العليا أو الثانوية أو الجامعية تقريبا) : مؤسساتها هي المسجد و الرباط والمكتبة و الجالس التي تعقد في دور الأمراء و العلماء ، بحيث تقوم هذه المدارس و الزوايا أو المعاهد العليا، بتلقين مختلف العلوم، وكان التعليم الثانوي يضم أطفالا بين العاشرة و الخامس عشر إما التعليم العالي فما فوق ، كما تدرس بها مختلف العلوم الشرعية و العقلية و الطبيعية و الإنسانية.[1]

3- موقف الإدارة الاستعمارية من المؤسسات التعليمية الجزائرية:

لم تهتم السلطات الفرنسية العسكرية في بداية احتلالها للجزائر بوضع خطة لنشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين كما لم تتركهم يمارسون تعليمهم العربي الإسلامي بحيث في هذه المرحلة الأولى للاحتلال إلى جانب العمل العسكري كانت هناك آراء متناقضة فيما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم.

فالرأي الأول : رأى ضرورة تعليم الجزائريين وكسبهم للصالح الفرنسي لأن تركهم يسبب وجود جيش من المتعصبين الدينيين بناء على رأيه.

أما الرأي الثاني:كان المعارض لتعليمهم ويرى فيهم أعداء يجب إبعادهم عن التعليم. ويوضح "لويس رين Rin " إهمال الفرنسيين للتعليم وانشغالهم ببسط النفوذ والسيطرة بقوله:"أننا أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لانشغالنا بغرض الاحتلال عن طريق الحروب وذلك بمصادرتنا الأوقاف وضمها إلى أملاك الدولة، فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم بعد أن هجره المدرسون إلى خارج الجزائر." [2]

ولقد صرح السيد"جانتي دوبيسيي"يقول: "أننا أخذنا الجزائر فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل فيها كل ما يحلوا لنا سواء بالهدم أو غيره"

---

[1] إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2013 ، ص301.

[2] عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دط، (ش.د.أ.ط.ن.ت)، الجزائر، ص.43

وقد اعترف الدوق "دومال" الوالي العام على الجزائر في تقرير له إلى حكومة فرنسا حيث قال:" قد تركنا في الجزائر خرابا واستولينا على المعاهد العلمية وحولناها إلى دكاكين وثكنات[1]"

وأول خطوة اتخذتها الإدارة الاستعمارية هي إصدار قرار 8سبتمبر1830م الذي استولت بمقتضاه على جميع أملاك الأوقاف الإسلامية في سائر البلاد.

وفي7ديسمبر1830م أصدر قرار آخر أعطت فيه الحق لنفسها في أن تتصرف في تلك الأوقاف الإسلامية بالتأجير والكراء وغيرها[2].

كل ذلك تنفيذا لسياستها لضرب الحركة العلمية والثقافية في الجزائر وإحلال سياسة التجهيل والتخلف مكانها،بدءا بمحاربة المؤسسات التعليمية بمختلف الوسائل والأساليب والأشكال لأنها كانت تمثل عائقا صلبا وشديدا ضد سيطرة الاستعمار وسياسة الفرنسة والتنصير والتجهيل[3].

مستندين إلى الأساس النظري الذي قام عليه مفكروها في إثبات حق الاستعمار وربطه بحق التبشير ويتلخص في أن العالم قد خلق لجميع الناس ولا يستطيع شخص أن يضع العراقيل أمام بلوغ الإنسان ثروات العالم[4].

حيث أن الإدارة الاستعمارية قامت بالعبث بالمساجد وقد أورد أبو القاسم سعد الله: "أن في مدينة الجزائر سنة 1830م كانت تحتوي على 176مؤسسة دينية منها13مسجدا كبيرا لم يبق منها سوى 21 مؤسسة دينية سنة 1862م منها تسعة مساجد كبيرة فقط أما سنة 1899م فلم يبق منها إلا خمسة مساجد."

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، دط، منشورات، ANEP الجزائر،2005 ص254.

[2] سعيد بوخاوش ،الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دط، دار تفليت،الجزائر، ،2013ص7.5

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى1954م، ط خ،(ع.م.ن.ت،)الجزائر2009.ص31.

[4] عبد النور خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية ،1954-1830م، ط خ،(س.م.و.ب،)الجزائر،2006.ص71.

ومن بين المساجد التي تحولت إلى كنائس نذكر:

- جامع القصبة (المقدس) وقد تغير شكله وأصبح كنيسة الصليب.
- جامع علي بتشين (النصر) وقد تغير شكله الأصلي كثيرا وأصبح كنيسة السيدة.
- مسجد القائد علي الذي أعطي إلى جمعية أخوات القديس جوزيف[1].
- ومسجد كتشاوة الذي حول في 18ديسمبر1832م بأمر من "دوروفيقو" إلى كاتدرائية بعد قتل القوات الفرنسية حوالي أربعة آلاف 4000من السكان اعتصموا داخلة[2].

إضافة إلى مساجد هدمت من أول وهلة أو أعطيت للمصالح العسكرية ثم هدمت، منها:

- جامع السيدة الذي كان في العاصمة.
- مسجد عبدلي باشا الذي حول إلى ثكنة عسكرية سنة1830م.
- مسجد صباط الحوت الذي حول إلى مخزن للحبوب سنة1830م.
- مسجد سيدي الرجى الذي حول إلى صيدلية منذ1837م.
- مسجد العين الحمراء الذي حول إلى ثكنة عسكريةمنذ1837م.
- مسجد الجنائز الذي حول إلى مخزن للمستشفيات العسكرية منذ1838م.
- مسجد علي باشا حول إلى إكليركية سنة 1870م من طرف لافيجري[3].

كما كان في مدينة قسنطينة قبل دخول الاحتلال إليها في عام 1830م ثمانون مدرسة وسبعة معاهد وثلاثمائة مدرسة وزاوية في منطقتها ولم يبق فيها سوى ثلاثين مدرسة فقط.وكذلك في عنابة كان يوجد بها 39مدرسة و37مسجدا وجامعا وزاويتان قبل الاحتلال لم يبق منها بعده سوى 3مدارس فقط و15مسجدا[4]

ومجموع عدد المساجد التي تحولت إلى سكن للجيش حوالي أربعين مسجدا أما الزوايا فإنها واجهت نفس المصير فتعرضت للإهمال والتحويل ومصادرة أوقافها،ومنها زاوية القاضي المالكي، وزاوية القشاش، وزاية سيدي الجودي، وزاوية الجامع الكبير، وزاوية

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،1900-1830.ج1،1ط،1دار الغرب الإسلامي،لبنان،1992ص.83

[2] خديجة بقطاش،الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر،1871-1830.ط خ،منشورات دحلب،2007. ص33 .

[3] خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية ،1954-1830م، المرجع السابق، ص73-72.

[4] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1956-1931م،دراسة تربوية للشخصية الجزائرية ،ط2، (ش.و.ن.ت)،الجزائر،1981م، ص.96-95

الشرفة(الأشراف،) وزاوية سيدي ولي دادة، وزاوية أيوب، وزاوية المولى حسن، وزاوية الأندلس، وزاوية عبد الرحمان الثعالبي وزاوية شحتوت...الخ[1].

كما حورب أئمة وشيوخ الزوايا ووضع حد لنشاطهم الديني والثقافي وفرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبه شديدة ودائمة ونفي الكثير منهم وشردوا إلى مناطق نائية داخل البلاد وخارجه وأرغم البعض على الاشتغال بالجوسسة لصالح الشرطة الفرنسية[2].

يقول "برك BERQUE" أحد كبار موظفي الولاية العامة الجزائرية:" لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لان أذن بتسمية المفتي أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي إلا ماأظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير."

ويذكر "فورنال FOURNEL" قائلا:" لقد كان من الواجب لإزالة الخطر على تواجدنا بالجزائر أن نحطم الزوايا والمؤسسات الدينية وأن نحرم ظهورها من جديد [3]."

ومن بين العلماء والأئمة وأعيان الجزائر المنفيين(ابن العنابي، المفتي ابن الكبابطي وقدور بن رويلة وعبد العزيز الحداد، ومحمد وعلي السحنوني وغيرهم...

وقد قدرت الإحصائيات الفرنسية أنه كان في دمشق وحدها سنة 1883م حوالي 400جزائري وقدر الأمير عمر عدد المهاجرين ب17.500 في ولاية دمشق وبلدان أخرى.

بحيث أول ما استعملته الإدارة الاستعمارية أنها ألغت منصب شيخ الإسلام سنة1830م وفي قسنطينة سنة 1837م بعد احتلالها[4]. ولم تتوقف عند هذا الحد بل تجرأت حتى على نهب التراث الثقافي العربي الإسلامي مثل: المخطوطات والوثائق والكتب فقد كان ضباط الجيش الفرنسي ورجال الدين المسيحيين الذين رافقوه في عمليات الغزو 1830-1900 م التي استمرت مدة سبعين عاما ينهبون المكتبات الجزائرية التي يعثرون عليها في مختلف جهات القطر سواء كانت عامة أو خاصة، ويرسلونها بمحتوياتها إلى ذويهم في فرنسا، أو يبيعونها لتجار الكتب الأوربيين الذين يأخذونها إلى أوروبا.

---

[1] بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، المرجع السابق،الجزائر، ص.65.

[2] يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، دط، منشورات ANEP،الجزائر،دت، ص.31

[3] خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية ،1830-1954م، المرجع السابق،ص.73

[4] بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، المرجع السابق، ص.77-76

هذا فضلا عن المكتبات والكتب التي أحرقوها أو بعثروها كما فعلوا بمكتبة الأمير عبد القادر سنة 1847 م.

ويقول المؤرخون:" إن الأمير أصابته نوبة من الحزن الشديد وهو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها"[1].

[1] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1956-1931م ، المرجع السابق،ص6.97-9

الفصل الثاني

السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

1- أوضاع التعليم اثناء الغزو الفرنسي

2- السياسة التعليمية الفرنسية

3- اهم القوانين و المراسيم التي نظمت التعليم الفرنسي

4- اهداف السياسة التعليمية الفرنسية

1- أوضاع التعليم اثناء الغزو الفرنسي :

لقد أمضت السلطات الفرنسية عشية إحتلالها للجزائر معاهدة مع الداي حسين جاء في المعاهدة الإستسلام 05-7-1830 م مايلي: « ... إننا نضمن لكم ما أعطيناكم وعدا شرفا وصريحا لا يقبل التغير و لا التفسير بأن جوامعكم ومساجدكم ستكون محترمة فهي لن تبقى مفتوحة فقط للعابدين كما هي الآن ولكن ستصلح أيضا ونضمن لكم بأنا لا أحد منا سيدخل في شؤونكم الدينية لأن هدف وجودنا في البلاد هو ليس لشن الحرب عليكم ... ولكن على مسؤولكم الداي ...» [1].

وتعهدت فيها باحترام الدين الإسلامي ومؤسساته و أنها ستضمن حرية الدين للشعب الجزائري و أنها ذات رسالة حضارية مثلما ادعت لتخرج الجزائر من التخلف لمواكبة الحضارة والتطور لكن الواقع أثبت غير ذلك فبمجرد دخولها الجزائر عملت على القضاء على كل ما يربط النشيء بماضيه ولغته ودينه كما قامت السلطات الفرنسية بعدة تجاوزات والاعتداء على المؤسسات الدينية التعليمية وتحويلها لغير غرضها ومصادرة الأوقاف و إلحاقها بالدولة الفرنسية 1834م بدعوى أنها ستصبح تابعة للإدارة الفرنسية .

فنتج عن هذا القرار المحو للكيان الجزائري و ما تستلزمه هذه السياسة[2] .

1 سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط6 ، دار البصائر، 2008 ، الجزائر، ص 421.

2 المرجع نفسه، ص59.

فشمل هذا التغيير اللغة العربية والرموز الوطنية ومقومات الشخصية الجزائرية عن طريق الإجراءات التي اتخذتها ضد المدارس والمؤسسات الدينية و التعليم العربي للقضاء على اللغة العربية التي اعتبرتها أجنبية واستبدالها باللغة الفرنسية .

فقد استولت على الأوقاف التي مثلت أهم موارد التعليم فهذا الاعتداء و الاستيلاء على الأملاك الدينية قد حرك أولئك الفرنسيين الذين كانوا يقفون من الجزائريين موقفا معاديا مثل دي توكفيل الذي صرح قائلا: « لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك ثم وجهناها لغير غرضها الذي كانت تستعمل له » .[1]

وبعثرنا الحلقات الدراسية فلقد انطفأت الأنوار وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا مما كان عليه .[2]

فاختفاء المؤسسات التعليمية يعني القضاء على اللغة الوطنية العربية التي اعتبروها لغة أجنبية عنهم وميتة ، فقد أصبحت الفرنسية لغة رسمية ولما كانت أول خطوة استخدمتها السلطات الاستعمارية لتحطيم المؤسسات الإسلامية في الجزائر وذلك عن طريق الاهتمام بالأوقاف والمساجد والتي لا تستطيع العمل بدونها فنظرت السلطات الاستعمارية إليها على أنها مشكلة عويصة يجب مراقبتها ومراقبة مؤسساتها الدينية وتصفيتها و الإستلاء عليها لأنها تتعارض مع المصالح الاقتصادية الاستعمارية وقد أورد بلانكي Blanky في تقريره الاقتصادية عن الجزائر « إن الأوقاف تتعارض و السياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر ولهذا السبب بالذات عملت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات ومراسيم تنص على نزع صيغة الحصانة على الأملاك المحبوسة» .[3]

1. عبد القادرحلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع سابق، ص43.
2. سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع سابق، ص61
3. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، ج1، (الجزائر: د ت، 1983م)، ص166.

وقد صدر أول قرار يتعلق بالأوقاف في 8 سبتمبر 1830 م والذي ينص على حجز أملاك العثمانيين ثم أوقاف مكة و المدينة وإلحاقها بمصلحة الدومين التي تم إنشاءها في عهد دوبورمون وقد حددها هذا القرار التعسفي مهلة ثلاث أيام لعملية الاستظهار واثبات الملكية وأن السلطات ستعاقب كل من يتحداها بصرامة[1]

ثم تبعه صدور مرسوم آخر في 07-12-1830م أعطت الحق لنفسها بإمكانية التصرف بتلك الأوقاف بالتأجير أو الكراء بعدما أحكمت سيطرتها على تلك الأملاك وحولتها لكنائس وكاتدرائيات مثل جامع كتشاوة الذي أمر روفيقو بتحويله إلى كنيسة ثم تتابعت عملية الهدم والتحويل لأغراض تنصيرية .[2]

فكانت ضربة قاضية للتعليم وتوقفت حلقاته مما أدى بهجرة العلماء،[3]

كما أنها حولت المؤسسات الدينية لاصطبلات لتربية الحيوانات مثل ما حصل مع مدرسة خنق النطاح بمدينة وهران حتى حولتها لمعمر اسباني لتربية الخنازير فهذا ضرب للدين الإسلامي ويمثل أبشع صورة لعملية التخريب و إهانة للدين إضافة لتضييق الخناق على باقي المؤسسات في ممارسة التعليم ،فحال ذلك دون فتح الدارس و إن وجدت فقد كانت مراقبة .[4]

فتضررت بذلك الثقافة الجزائرية نتيجة الاحتلال وسياسة الاضطهاد ومحاربة اللغة والتاريخ وبذلك فقد المثقفين تدريجيا الاتصال بماضيهم لفقدان الكتب و أماكن التدريس فكان ذلك ضررا كبيرا للثقافة عموما.[5]

---

1. حمدان خوجة ، المرآة ،المرجع السابق،ص 172 .

1.يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830- 1954 م)،المرجع السابق ،ص 72.

2. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع سابق ، ص 23.

3. يحي بوعزيز ، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الوسطى ، ج 1 ،(الجزائر : عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 2009 م) ص 48 .

4. سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 89.

فالسلطات الفرنسية بمدينة الجزائر وحدها قد أغلقت (13) مسجدا كبيرا و (108) صغير و (32) جامعا و (12) زاوية ووقفتها عن عملها بتحويلها لمستودعات وكنائس لخدمة الديانة المسيحية وقدمتها للخدمات التبشيرية التي رافقت الاحتلال من البداية فكان الغزو الديني مكملا للغزو السياسي .[1]

وبهذا وضعت فرنسا يدها على المؤسسات التعليمية تطبيقا لما قاله الجنرال الفرنسي "دوكرو" : « يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس و الزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيل ... يجب علينا أن يكون هدفنا تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا» . [2]

فهذا ما يشهد عليه الضابط الفرنسي " رين " " rin " في مذكراته التي نشرها في باريس عقب الغزو العسكري قائلا: « لقد جاء الغزو الفرنسي بنكبة قاسية على أهل البلاد... فلم يبق الغزاة على شيء من آماكن التعليم والعبادة فقد استولوا على جل الأماكن وعاثوا فيها فسادا» .[3]

كما اعترف الدوق دومال بالاعتداء على مراكز الثقافة بالجزائر والتي كانت تسهر على حركة العلم والمعرفة في تقرير لحكومة باريس جاء فيه : " قد تركنا في الجزائر و استولينا على المعاهدة العلمية وحولناها لدكاكين وثكنات ومرابط للخيل ".[4]

وبالنسبة لتوصيات القادة على نشر اللغة الفرنسية بقولهم: « علموا لغتنا و أنشروها حتى تحكم الجزائر فإذا حكمت لغتنا فقد حكمنا الجزائر ».[5]

---

5. لونيسي رابح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م ،ج 1 ، ط 2 ،(الجزائر : دار المعرفة، د ت) ،ص 73 .

6. مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة و المجتمع ، تر حنفي بن عيسى ،(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983م) ص 129 .

7. لونيسي، المرجع السابق، ص 75.

4. بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 – 1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي (الجزائر: دار الحكمة للنشر،دت) ص 130.

5. الزبير بن رحال :الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889–1940 م،(الجزائر ، دار الهدى 2009 م) ص 33 .

فعمليات الهدم هاته التي رافقت الإحتلال مثلت كل متكامل استهدفت جميع مقومات المجتمع فالمساجد أول أهدافها نظرا لقيمتها فقد حولت 3 أرباع من مساجد مدينة الجزائر وحدها لأغراض أخرى في ثلاث سنوات منذ الاحتلال إضافة لهدم سوق القيصرية وهو سوق للكتب.[1]

فهذه العملية أحدثت ثورة اجتماعية عنيفة في كيان المجتمع الجزائري فكانت بمثابة الضربة القاضية لمعاهد التعليم.[2]

لهذا صادرتها أدخلتها بالتعامل التجاري لكي يسهل امتلاكها للأوروبيين ، فقد أصدر "كلوزال" قرار انتقال الأحباس للمعمرين بمقتضى قرار 30 أكتوبر 1858 م لإدخال أملاك بالتبادل التجاري و أخيرا صدرتها نهائيا بموجب قانون 1873م فيما بعد .[3]

فسياسة اغتصاب الأراضي والملكيات التي تعهدت السلطات بالحفاظ عليها تسببت في تقهقر التعليم لفقدانه لمورده المالي ، فحدثت سياسة استيطانية تقوم على تحطيم الموجود أو تغيير مسرى خدمته للأغراض الخاصة و إحلال محله نظام تعليمي خاص يكرس الاستعمار.[4]

فقسنطينة وحدها عرفت قائمة من الجوامع والمساجد التي هـ دمت و حولت لثكنات 1849م فقد جاء في تقرير "رسمي مكتوب" 20-12-1849 م « أن المساجد التي هدمت هي سيدي فرج وسيدي الفر جاني أو الفر غاني (كذا) ؟ كما جاء بالنص تحويل جامع سوق الغزل كاتدرائية إضافة للمساجد التي بيعت ».[5]

---

1. جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،(الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994م)ص 221 .

2. رابح تركي ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ،(منشورات ANEP ، 2001 م) ص 112.

3. لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م ، المرجع سابق ، ص 72 .

4. جيلا لي صاري ، هجرة الجزائريين نحو أوربا (الجزائر: سلسلة المشاريع الوطنية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، 2007م)،ص 27.

5. أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 ، ط6،الجزائر،دار البصائر للنشر والتوزيع،2009م،ص386.

شملت عمليات الهدم المؤسسات التعليمية المدن ولكنها لم تصل للبوادي وذلك لعجز السلطات الفرنسية الوصول إليها وذلك لبعدها بالقرى المنعزلة فبقى الطلاب يحفظون القرآن والحديث بها ويتدارسون بأعماق البوادي وقمم الجبال.[1]

فقد قال بولا رد في كتابه ((تعليم الأهالي في الجزائر)) أنه كانت الجزائر تضم معاهد علمية عظيمة فالفلسفة و الآداب والعلوم و الطب....والقانون الإسلامي وعلم الفلك يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين أنفسهم والمدارس مختصة بتعليم القضاء الشرعي لكن وجود الفرنسيين أحدث اضطرابا بالغا بين المفكرين و الأدباء و اضطر معظم العلماء والفقهاء لترك وظائفهم التي كانوا يشغلونها... و أسندت إدارة المساجد لأيادي غير آمنة.[2] فلما عرفت فرنسا أن الإسلام هو الحصن الذي يعتصم به الشعب و المدفع الأقوى بالمعارك جعلت نصب عينها الدين ووفرت كل ما تملكه من وسائل وجهود للقضاء عليه وتجريده من قوته .[3]

فهكذا صحب الغزو العسكري غزوا دينيا وفكريا محكما ويظهر ذلك في حرق الكتب وإتلافها مثل مكتبة الأمير عبد القادر التي آتلفت وهذا ما يبين نية السلطات الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي منذ الوهلة الأولى للإحتلال.

وكان هذا الضرب للمؤسسات الثقافية لأنها شكلت البعد الحضاري العربي الإسلامي لهذا لم تسلم هذه المؤسسات لأنها كانت تشكل عقبة في نظر الفرنسيين لتحقيق هدفهم واستمرارية خطتهم السياسية الاستيطانية التدميرية.[4]

2.سعدي بزيان، النشاط التبشيري للكاردنال لافيجري في الجزائر 1867-1892م،الجزائر: دار الشرق للنشر والتوزيع،2009م)، ص.388

3.يحي بوعزيز ، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الوسطى ، المرجع سابق ، ص 49 .

3. محمد الصالح الصديق،كيف ننسى وهذه جرائمهم؟(الجزائر :دارهومة،2009م)،ص74.

5. نادية طرشون، الهجرة نحو المشرق الجزائرية_نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال،(منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م) ص ، ص172.

2- السياسة التعليمية الفرنسية:

بعد الاحتلال مباشرة حاولت السلطات العسكرية الفرنسية ان تنظم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد مواليين لها، فكانت مراسيم تأسيس المدارس و المعاهد العربية الفرنسية بإشراف على التعليم العربي الاسلامي ووضعه تحت الادارة الاستعمارية، وكان هذا التعليم مخصصا لأقلية معينة من المجتمع بينما كانت الأغلبية منه تعيش في جهل و حرمان ثقافي، والى سنة 1882م كانت نسبة تعليم الجزائريين بمعدل واحد لكل ألف تلميذ جزائري[1].

وكانت السياسة التعليمية الفرنسية التي بدأت تتشكل منذ العهد الامبراطوري تهدف الى القضاء على الثقافة الوطنية و نشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة من السكان لجهلها ميدان تجربتها الاستعمارية وكان الغرض هو تحويل المجتمع الجزائري الى مجتمع فرنسي و إلحاقه مباشرة بفرنسا، وقد ركزت مدرستها الاستعمارية كثيرا على هذا الجانب بإحتواء برامجها التعليمية بشكل تفصيلي و مقنع و بلبلة أفكار الجزائريين و تشكيكهم في أمر عروبتهم و إسلامهم وقد إنتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسية أسلوبا و الادماج غاية لتحقيق أهدافها الاستعمارية و قد رأت في المدرسة و التعليم عامة و خاصة أنجع وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية و الجهل[2].

وقد كان الدوق دومال قد قال صراحة أن: ((بناء مدرسة أحسن و أفضل من فيلق عسكري للإقرار الآمن)) وتصور الفرنسيين مقتنعين أن التعليم وحده كان لمزج العناصر البشرية المختلفة بفضل إختلاط الأطفال في المدارس و بدأ العمل بهذه الصورة لتطبيق هذه السياسة في مراحل التعليم الابتدائي منه خاصة[3].

1.صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2002،ص.175

2.عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص47 - 48.

3.أبو القاسم سعد الله، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج1،ط2، دار الغرب الاسلامي،بيروت، 1981، ص400.

*** مفهوم السياسة التعليمية الفرنسية:**

وبهذه الصورة تأسست المدارس العربية الفرنسية و تمت السيطرة على التعليم الديني و مؤسساته و رجاله مع توجيهه لخدمة أغراض المستعمرة و تظاهر أمام الجزائريين على أن الحكومة الفرنسية لا تنوي القضاء على التعليم العربي الاسلامي، بل تريد إصلاحه و تطويره، وكانت مهمة المدارس العربية الفرنسية بث الدعاية الاستعمارية ورسالة الحضارة، فقد أسست لهم معاهد لتقوم بإعدادهم للوصول الى أعماق المجتمع الجزائري للإستلاء عليه بأيدي جزائرية ، كما أن السلطات الفرنسية أسست بعض المدارس الفرنسية ولم يمس التعليم في هذه المدارس لكل أبناء الشعب الجزائري، و نجد أن هذه السياسة لم تطبق التعليم الاجباري الذي جاءت به مراسيمها التعليمية، وقد إكتفت بعدد قليل من المتعلمين تحتاجه في إدارتها و مؤسساتها كالمكاتب العربية و الوظائف الدينية و القضائية و التعليمية، كما تعمل هذه المدارس كمنافس للزوايا و المساجد و المدارس الحرة، ولما فشلت هذه الطريقة فصل تعليم الجزائريين عن الأوربيين من حيث المؤسسات التعليمية و الرامج، وسميت المدارس الخاصة بالجزائريين بالمدارس المساعدة (الإضافية)، ونجد أن السياسة التعليمية الفرنسية نجحت في خلق و تكوين جماعة لنخبة و إخضاع الجزائر منذ سنة 1883 الى سياسة تعليمية فرنسية بحتة[1].

ونجد أن هذه المدارس لم تقم في رأينا بدور الذي أنشأت من أجله في كونها كما تدعى في بث رسالة الحضارة.

ولقد كانت حركة الاستعمار الثقافية و التعليمية تحاول فرض رؤية أخرى ، و تفكير مغاير لفكر المجتمع الجزائري، فالاستعمار يسعى لتحقيق مشروع فرنسية الجزائر و إستئصال مجتمعنا من مقوماته الأساسية وذلك بعد إطلاع الشباب الجزائري على حضارة المستعمرة[2].

1.أبو القاسم سعد الله،أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج1،ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1983، ص.306

1.أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1980، ص: .160

وكانت هذه السياسة تعتقد على المكاتب العربية لتجسيد مشروعها لترسيخ و تعميق التفكير الاستعماري في أذهان المجتمع الجزائري.[1]

كذلك قامت السياسة الثقافة الفرنسية في الجزائر على محاربة اللغة العربية الفصحى و تشجيع اللهجات المحلية و ترسيم اللغة الفرنسية و تعميم إستخدامها و شوهت التاريخ الاسلامي في الجزائر و اعتبرت فتراته عصورا مظلمة و إحتلالا وركزت على التاريخ الأوربي الروماني البزنطي في الجزائر بإحاء فكرة الانتماء و التواصل، ووقفت أمام التعليم العربي الاسلامي فقامت بإغلاق المدرس القرآنية و الكتاتيب و مصادرة أملاك الأوقاف 1830م و الزوايا 1844م لتجهيل الشعب الجزائري، وتشجيع الخرفات و البدع و الأباطيل، وفي المقابل فتحت مدرسة سنة 1835م لتعليم أبناء القياد و الباشاغات و موظفي الادارة الاستعمارية باللغتين الفرنسية و العامية لتكوين جيل من المثقفين بلغة المستعمرة[2].

3- أهم القوانين و المراسيم التي نظمت التعليم الفرنسي :

في إطار السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر فقد أصدرت السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة مجموعة من القوانين و المراسيم في مجال التعليم منها ما يخص التعليم الغربي مثل قانون 1876م ومنها ما يخص التعليم الحكومي الفرنسي مثل مرسوم 1883م الذي اصدره جول فيري و ينص على إجبارية و مجانية التعليم إضافة لبعض البرامج و الإصلاحات التي كانت في شكل تعديلات قامت بها فرنسا إتجاه التعليم العربي.[3]

فتماشيا مع سياسة فرنسا الإسلامية بالجزائر أدخلت تعديلات على برنامج المدارس العربية الإسلامية أهمها تعديلات 1877م,1879م , و1895م إضافة لتعديلات جونار أوائل القرن 20م.[4]

2.عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1900،المرجع السابق ،ص264

3.عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، المرجع السابق، ص 60

1.سعدي بن حامد ؛الشيخ محمد البشير الإبراهيمي و قضايا عصره 1889م-1965م غير منشودة , مذكرة ماجستير إشراف حباسي مشاوش ,2005-2006 مكتبة الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر1954م , ص04

2.أبو القاسم سعد الله, أفكار جامحة ,الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1988م, ص80

إلا أن هذه المشاريع لقيت معارضة من طرف المعمرين و المجالس البلدية كمحاولة جول فيري تطبيق التشريع المدرسي و إنشاء 15 مدرسة تمولها باريس ب 3/4 من ميزانيتها فرفضت البلديات الفرنسية التجربة و قالت أنها خطيرة و باهظة التكاليف فالرأي السائد كان عدم تشييد المدارس للجزائريين[1]

1/ **مرسوم 16 فيفري 1876م:** وضع النظام العلمي و الإداري و الصحي للمدارس الثلاث و المتكون من 13 مادة يحمل إمضاء الوالي العام شانزي 1873-1879م و هو يكرس الهدف السياسي المنشود من وراء تأسيس هذه المدارس عبر مواصلة مراقبتها من طرف العسكريين كما نص عل بقاء تسييرها في يد الحاكم العام الذي يكون دائم الإطلاع لما يحدث بها بحيث أن مدير التربية لا يستطيع إجراء أي تبديل أو توظيف أو إصلاح إلا إذا أخبر به القيادة العسكرية و هو ما يفسر بقاء الخطر

و تخوف القيادة منها لكونه ركن سلطة المدارس بيد السلطة العسكرة بالنسبة للتوظيف فإنه لابد أن يكون خاضع لرقبات الإدارة الإستعمارية فهي التي تعلن عن خاصيتها للموظفين الذين تحتاجهم عبر برامج الإمتحان المقرر من طرف الحاكم العام الذي يصادف على القائمة النهائية للناجحين لكي يتم الإعلان عنها من طرف مفتشيات الأكاديمية[2]

و قد دعم هذا المرسوم بآخر في 29 جويلية من نفس السنة و الذي يمكن إعتباره قانونا أساسيا يشمل 77 مادة و قد تضمن الرقابة السياسية على المدارس و تتولاها السلطة العسكرية لضبط سير المدرسة و سلوك تلاميذها و شيوخها العاملين بها كما خصص نفقات مالية للمدرسة لإعداد المصاريف ووضع نظاما للإدارة

و التدريس و كيفية تعيين المدير من ذوي الأقدمية و الأهلية من المعمرين للمدارس الثلاث ,كما بين الحالة الصحية لموظفي المدرسةو تلاميذها و يتولى القيام بها طبيب عسكري تعينه السلطة العسكرية[3]

3.أحمد مهساس , التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الطبقة الإستعمارية , مجلة الثقافة , العدد 685 , ص 62

4.كمال خليل , المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس و التطور , مذكرة النيل شهادة ماجستير , 1951, ص 78

1.المرجع نفسه , ص 78

أما نظارة الدارس الحكومية من حيث التصرفات و التسيير و التدريس تكون تحت سلطة ناظر التعليم[1]

و من هنا فهذا المرسوم يهدف للسيطرة على المدارس و توجيهها توجيها أساسيا إذ أن فتح المدارس كان يراعي فيها الجانب السياسي خاصة لدى المدرسين الذين ينبتون الولاء لخدمة الإدارة الإستعمارية و كذلك الطلبة الذين يريدون الإلتحاق بها , و بهذا يكون المرسوم قد وضع الأهداف المتوخاة من هذه المدارس و هي تكوين مرشحين و موظفين للمهام الدينية و القضائية و التعليمية[2]

إضافة سياسة التعديلات التي قامت بها فرنسا في مجال التعليم العربي فإبتداءا من 1879م قرر وزير التربية جول فيري إعطاء نفسا جديدا لهذا النوع من التعليم بحيث وجه دراسة على الميدان فيما يخص التعليم الإبتدائي و برامجه و طريق قبول المدرسين كما وجه الدراسة لإجراء بحوث حول الأماكن التي هي بحاجة إلى هذا النوع من التعليم العربي[3]

فلعل فترة الثمانينات من القرن 19م شهدت عدة قوانين من بنها قوانين 1882م-1883م الذي أجبرت فيه الحكومة العامة بالجزائر بالنظر في أمر التعليم الأهالي[4]

حيث نص القانون الأول على تعديلات تخص تنظيم التعليم الإبتدائي الفرنسي كما حاول بعض الجمهوريين المؤيدين للتعليم الأهالي تطبيق بعض ما جاء في هذه القوانين بالجزائر إلا أن مشاريع التأسيس للمدارس الجزائريين ظلت تعاني من الإهمال من طرف المجلس البلدي الذي لم يكن عادلا في توزيع الميزانية على كل المناطق بل حظية المدن أكثر من القرى و الأرياف إلى جانب النظام الإجباري الذي لم يطبق في كل المدارس الجزائرية و إنما فقط في بعض القرى بمنطقة فورنا سيونالبالقبائل الكبرى لأن فورنيا عملت

2.جمال قنان , نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830م-1914م, (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية)

3.كمال خليل , مرجع السابق ,ص 82

4.نور الدين غولي ؛ التعليم العربي في الجزائر ما بين 1850م-1900م ,غير منشورة : مذكرة السنة التمهيدية ماجستير , إشراف جمال قنان , 1984م-1985م , مكتبة الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 , م12,ص59

5.عمار هلال , أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م-1962م (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , 1995م) , ص 113

على جعل التعليم مقسما حسب خصوصيات كل منطقة سكانية بناءا على الثقافة السائدة فيها كما فعلت بمنطقة القبائل التي حظية بسياسة تعليمية مميزة و ذلك && التفرقة في صفوف المجتمع الجزائري الذي يتميز بالتوافق و الإنسجام بين كلالثقافات السائدة في ظل التعليم العربي الإسلامي[1].

كما قد اصدر جول فري مرسوم 13 فبراير 188م و الذي نص على إجبارية و مجانية التعليم الإبتدائي و يشمل 50 مادة {أنظر ملحق 3} كما نص على فتح مدارس عديدة لتعليمهم من اجل تحقيق الهدف الاستعماري تدريجيا[2]

فهذا المرسوم الذي حملت أوراقه قضية تأسيس المدارس الإبتدائية على طريقة المتربول طالبت كل البلديات بإنشاء مدارس لاستقبال الجزائريين و الأوربيين على حد سواء و لكن هذا لم يتحقق بالواقع بشكل جدي و فعلي, فالمدارس الخاصة بالأوربيين تأسست أما المدارس الخاصة بالجزائريين فلم تظهر للوجود لكثرة المشاكل والمعارضة[3]

فتاريخ سنة1883م هو مسجل في سيرورة المدرسة الاستعماريةبالجزائر و أكثر دقة ما بن 1883م-1898م و ذلك لوضع نظام تعليمي مؤسس و موجه للأهالي.[4]

فجول فري في عهد الجمهورية الثالثة وضع قوانين صالحة للفرنسيين و الجزائريين لإنشاء مدارس مجانية تضم كل العروق دون تفريق ديني أو عرقي و أصر بتطبيق هذا القانون بالمناطق التي توجد بها المدارس , فقد بذل جهود خاصة لبناء مدارس و ثانويات في نهاية ق19 من أجل نشر الثقافة الفرنسية التي أعتبرت عنصر قاعدي بالنسبة لهم , لكن بالأخير لم يطبق إنشاء المدارس للجزائريين و اصبح في تراجع عكس الأوربيين الذين أنشئت لهم المدارس.

6.آسيا بلحسين حوري , وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي ,جامعة مولود معمري تيزي , 2011م, ص66

7.نور الدين غولي ؛ المرجع السابق ,ص59

1.آسيا رحوي ؛ المرجع سابق , ص66

2.Fammy collonan , Instituteurs algériens 1883-1939(Alger ;1975)P15

فمرسوم 13 فبراير 1883م أكمل بمرسومين الأول في 1فيفري 1885م و قد نص على تأسيس المدارس الرئيسية و المدارس التحضيرية , أما الثاني في 30 أكتوبر 1886م و الذي نظم التعليم الإبتدائي و قام بتضييق المدارس الإبتدائية إلى :

- مدارس تحضيرية و اقسام طفولة
- المدارس الإبتدائية الرئيسية
- مدارس التكوين المهني [1]

كما أنه ضمن الإهتمامات التي وجهت إليها أنصار الإستعمار محاولة إدخال بعض الإصلاحات على تعليم الأهالي الإبتدائي فقامت فرنسا بتطبيق مرسوم 1887/12/09م لتنفيذ القانون التعليمي بالتركيز على تصنيف المدارس الواقعة بالمنطقة الأهلية البعيدة عن المدن الأوربية و يشترط فيها أن المدير يستطيع مراقبة على الأقل 6 اقسام بما في ذلك المدرسة التحضرية القريبة من المدرسة الرئيسية نفسها , أما بقية المدارس الإبتدائية الأخرى التي لا تتوفر على نفس الشروط فهي تنتمي إلى صنف جديد إضافة لتعيين مفتشين خاصين يتكلفون بدورهم بتعيين كل موظفي التعليم بما فيهم مديري المدارس الرئيسية.[2]

إضافة لمرسوم 1892/10/13م الذي يرمي أيضا لإعادة تنظيم التعليم للمسلمين كما يعدد الاهداف التربوية للمدرسة الأهلية و يضبط مهام المعلمين الأهالى و يجعلهم خاضعين للسلطة و مراقبة الحكم العام و من ضمن شعارات هذا ان نجعل من الأهالي أناسا شرفاء يحبون العمل و يقبلون بتأهيل حديث حتى يتقربو من ثقافة المعمرين و هذا لا يتحقق إلا بإكتساب ناحية اللغة الفرنسية.[3]

كما جاء هذا القانون 1892 متمم لقانون 1882 الذي يوجه على المعلمين طلب الرخصة للتعليم[4]

3.أسيا بلحسن رحوي , المرجع سابق , ص 67

4.نور الدين غولي , المرجع سابق , ص 59-60

1.أحمد بن نعمان , فنسا و الأطروحة البربرية , الخلفيات , الأهداف , الوسائل , البدائل , دار الأمة 2007,ص232

2.محمد مبارك الميلي ؛ التعليم العربي الإسلامي بالجزائر محاولة القضاء عليه , مجلة البصائر , العدد 90

ثم صدر مرسوم 23 جويلية 1895 ليدخل إصلاحا آخر على التعليم[1]

وكذالك إعادة تنظيم المدارس يحتوي على 13 مادة مقسمة إلى عنوانين الاول تناول المدارس الشرعية الثلاث و الثاني تناول القسم الأعلى لمدرسة الجزائر[2]

كما أنه مددت فيه الدراسة ل 4 سنوات و تليها سنتان بالتعليم العالي ليحصل الدارس بعد ذلك على شهادة دبلوم للدراسة العليا و هي بدورها تؤهله لإعتلاء الوضائف العليا[3]

و بعد الإنتهاء من هذه المرحلة يصبح الطالب جاهز لمواصلة السنتين الباقيتين التي تدرس فيهما الحضارة الفرنسية و الحضارة العربية الإسلامية و لا بد أن يلقيها أحد رجال الكنيسة ثم دروس الصحة التي يتولاها طبيب.[4]

و بذلك يتضح لنا أن مرسوم 1775/07/23م و قرار 1أوت1895م هي من اهم القوانين التي ساهمت في إعادة المدارس الشرعية الثلاث حيث إهتم المرسوم الأول بتأسيس القسم الأعلى و تنظيمه أمام الثاني فهو يتعلق بالوظائف التي توجه حمل الشهادةالإبتدائية و دبلومات الدراسة بالمدارس الشرعية.[5]

إضافة لصدور برنامج 1898م و كان الهدف من وراءه تعليم الشباب الجزائري بالمدارس الفرنسية لخدمة مصالح الحكومة الفرنسية. [6]

وتماشيا مع سياسة تضييق الخناق على التعليم قامت فرنسا بإغلاق بعض المدارس و محاكمة بعض المتعلمين بتهمة التعليم ففي سنة 1904م صدر قانون فرنسي يمنع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن الكريم إلا برخصة من السلطات الفرنسية يوافق عليها عامل العمالة

3.مصطفى هشماوي , جذور ثورة 1نوفمبر1954 بالجزائر , دار هومة للنشر و التوزيع 2010ص206

4.كمال خليل , المرجع سابق , ص85

5.eliaononstonarndje l'enseignement indigène en Alger on cons de la colonisation 1832-1962

4مصطفى هشماوي ؛ مصدر سابق ص 206

7.كمال خليل ؛ المرجع سابق ص 88

8.fammy Colonna op..cit p19

أو الضابط العسكري بالمناطق العسكرية و إذ سمح للمعلم الجزائري بفتح مدرسة فإن ذلك سيكون وفقا لشروط تضبط هذه الرخصة تمثلت في :[1]

- الإقتصار على تحفيظ القرءان الكريم وحده فقط.
- ألا تدرس آيات تحث على الجهاد و ذلك حتى لا يحارب الجزائريين فرنسا.
- ألا يدرس تاريخ وجغرافيا الجزائر و العالم الإسلامي.
- أن يكون المعلم مخلصا للإدارة الفرنسية و هذا اشد قسوة في الشروط.

عدم إستقبال الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم بالمدارس الفرنسية حتى و لو كانوا بالقربى أما عقوبة من يخالف هذه القوانين فتكون بدفع الغرامة المالية أو السجن أو معا[2]، كما صدر مرسوم آخر سنة 1905م و بموجبه قررت الحكومة الفرنسية بفرنسا فصل الدين عن الدولة.[3]

لكنه بالجزائر جري تطبيقه على بقية الديانات كاليهودية و اللفيف الأوربي و إستثنى الدين الإسلامي فلم يتم فصله عن العولمة و احتفظت السلطات الفرسية بما تملك من أوقاف إسلامية وكان قرار تطبيقه فصل الدين عن الدولة بالجزائر صدر في مرسوم 1907/09/27م كما ان هذا القانون لم يطبق منه حرفا بالنسبة للدين الإسلامي بالرغم من مطالبة الجزائريين بذلك , بل وقع من الإدارة ما يناقضه من خلال تشكيلها لبعض الهيئات الدينية حيث أنشأت الحكومة الجمهورية دينا جديدا أطلق عليه إسم الإسلام الجزائري.[4]

4-أهداف السياسة الفرنسية التعليمية:

تمثلت أهداف السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر في عملية الفرنسة والتنصير والإدماج وذلك من خلال القضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة الدين

9.عبد القادر خليفي ؛ السياسة التعليمية الإستعمارية في الجزائر , مجلة شهاب العدد3 , السنة الثالثة , الجزائر2004 , المجلة 03 ص 1

1.رابح تركي عمارة , عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر،,المرجع سابق , ص135

2.عبد الرحمان الجيلاني , تاريخ الجزائر العام , الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1993م ص 193

3.صالح عوض , معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر1830-1962 , دراسة تحليلية ,الجزائر1989 ج1ص207

والثقافة العربية من أجل دمج المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي ، ولما فرضت سياستها الهدامة بواسطة القوانين التي جعلت من التعليم وسيلتها لكنها لم تنجح لتحقيق هدفها ، فجعلت من المدرسة وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته الإسلامية تدريجيا.

أ- الفرنسة :

ونعني بسياسة الفرنسة بالجزائر محاولة فرنسة الشعب الجزائري بإبعاد لغته الأصلية وتعويضها بلغة المستعمر ، وذلك بتغيير الجزائر أرضا وشعبا ومدنا و معالم حضارية بفرنسية خالصة ،حتى تنشأ الأجيال الجزائرية الصاعدة في جو ومحيط فرنسي شامل في الإدارة والتعليم لكي تنسى مع مرور السنين لغتها العربية وثقافتها العربية و الإسلامية.[1]

وحتى تتمكن فرنسا من سلخها من جسم العروبة والإسلام ودمجها في الكيان الفرنسي الديني واللغوي والثقافي ،فقد أقامت إدارة جديدة على أنقاض الإدارة الجزائرية التي قضت عليها مفرنسة كل ما هو عربي صغير أو كبير، وذلك حتى تصبح الجزائر وبدون شعور فرنسية الإدارة واللغة وحتى التفكير والمفاهيم الحضارية.

ويصبح بذلك انقيادهم سهل وتطبق عليهم سياسة الفرنسة وبالتالي ادمجاهم حتى يكونوا تحت التأثير الفرنسي.[2]

فالثقافة الفرنسية كانت تسعى لتحقيق مشروع استئصال المجتمع الجزائري عن مقوماته الأصلية بعد اطلاع الشباب الجزائري على الحضارة الغربية لتصبح تلك العناصر مفيدة وتكون بذلك واسطة بين الفرنسيين وبقية الجزائريين .

فقد جاء في أحد التقارير العسكرية: (إن الحقيقة الأخلاقية تستهدف العقول لتنويرها أما الحقيقة السياسية فهي الوسيلة الفعالة للحكومة وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى) .

---

1. رابح تركي عمامرة ، مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، مجلة الذاكرة، العدد 5 أوت 1998 م، مجلة الدراسات التاريخية المقاومة والثورة، ص 98 .

2.عبد القادر حلوش ، المرجع سابق ، ص 63.

أما الدوق روفيقوا قال : (إن المعجزة الحقيقية التي يمكن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية) .

كما قال الدوق دومال : (إن فتح مدرسة بأواسط الأهالي لا تقل أهمية عن فيلق من الفيالق العسكرية لإخضاع البلاد).

كما جاء في أحد التعليمات التي صدرت أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ما يلي : (إن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه وهي السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة الدارجة).[1]

فقانون 1848م اعتبر الجزائر قطعة فرنسية تخضع للقوانين الفرنسية وأنها امتداد لفرنسا الجنوبية كما جاء في هذا القانون ، ففرنسا ترى أن فرنسة الجزائر من الأمور الحتمية لضمان بقاءها .

فالسياسة الفرنسية ها ته أدت حتى تغيير وجه الجزائر العربي فلم تسلم لا الإدارة ولا الثقافة ولا حتى أسماء المدن والشوارع فكل شيء طغى عليه الطابع الفرنسي.[2]

فالمحيط الاجتماعي فرنسي هو الآخر فأصبحت المدن تحمل أسماء شخصيات فرنسية وعسكريين تمجيدا لبطولاتهم و حذفت تلك الأسماء العربية فصار المتجول بالقطر الجزائري وخصوصا المدن الكبرى يشعر وكأنه في بلاد فرنسية وليس ببلاد عربية.

فمثلا الجزائر العاصمة أصبحت Alger و وهران أصبحت أوران Oran ، والأربعاء بني ايراثن إلى فورناسيونال for nastionalle وأسماء الشوارع بها وأسماء القادة والجنرالات مثل باسكال ، ميشلي ، ايزلي ...

1.رابح تركي عمامرة، التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931م-1956م،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1975م ، ص 106 .

2. عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 64 .

وبالتعليم أقامت نظاما تعليميا بالجزائر فرنسيا جديدا بكل شيء من حيث اللغة والبرامج فهو يعتبر امتدادا طبيعيا لنظام تربوي بفرنسا و لكنه كان موجه لفئة تخدم مصالحها كمترجمين وقضاة وكتاب وإداريين يسهرون على خدمة السلطات الفرنسية وهنا يتجلى مظهر الفرنسة .

فما يؤكد طابع الفرنسة والإدماج في السياسية الفرنسية التعليمية أنه ليس هناك وجود للثقافة العربية إلا الشيء القليل بعدما دمرت مراكزها فالتعليم الابتدائي الذي تتكون فيه شخصية المواطن كانت به مادة التاريخ والجغرافيا بالجزائر تدرس كمادة أقل أهمية من تاريخ وجغرافية فرنسا التي تدرس طوال السنة حتى يجهلون تاريخ وطنهم وجغرافيته ويكونون منفصلين عن العالم الإسلامي.

فأية تبعية أدل على العبودية والوجود الملفف حول هذه التبعية حرمان المرء من لغته وهو في وطنه وبين أهله فمن يتعلم لغة المحتل فهو بذلك يقوي المحتل ويستعين به لفرض هويته ووجوده داخل الوطن.[1]

ويمكن إجمال الخطوط العامة للفرنسة في :

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ومحاربتها.
- محاربة الثقافة العربية ومقومات الشخصية الوطنية .
- فرنسة التعليم في مجمل مراحله.

ب-التنصير:

سياسية التنصير بالجزائر تعني إبعاد الشعب الجزائري عن دينه الأصلي وهو الإسلام ومحاولة فرض الدين المسيحي وهذا ما يمكن اعتباره امتداد للحروب الصليبية والعمل على القضاء على الإسلام ، فقد تجلت سياسة التنصير في الهدف الذي كانت تحمله فرنسا معها منذ بداية الاحتلال بالقضاء على الإسلام وظهر ذلك من خلال مضايقة المؤسسات وتحويلها لأغراض أخرى فقد ألغى سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر 1832 م:(أن

1. رابح تركي ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ،المرجع السابق ، ص 81

آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال 20 عاما لن يكون هناك للجزائر الاه غير المسيح ... أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين جميعا .[1]

فهدف الاستعمار الفرنسي بالجزائر يتمثل في غايتان هما :

- **الأولى** : غزو الأرض و التي تولاها العسكريون .

- **الثانية** :غزو الأفكار التي تولاها المبشرون المسيحيون الذين رافقوا حملة الاحتلال، فقد جاء حوالي 16 قسيسا رافقوا الجيش الفرنسي.[2]

فقد كانت الخطوات الأولى متمثلة في :

- الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية لاعتبارها غنيمة حرب حتى لا تجد المساجد والمدارس الدينية و التعليم أموالا لازمة لاستمرارية عملها.

- الاستيلاء على المساجد العامة وتحويلها إلى كنائس و كاتدرائيات كما حصل لجامع كتشاوة بالجزائر ووهران و قسنطينة لخدمة المسيحية .

- إخضاع كل شؤون الدين الإسلامي للسيطرة المباشرة للإدارة الفرنسية حتى لا تقوم لها قائمة ماعدا بعض المؤسسات التي بقيت بعيدة عن المراقبة الشديدة.[3]

ومن بين المبشرين الذين خاضوا الحملات التبشيرية في الجزائر الكاردينال "لافيجري" الذي كان له دور كبير في عملية التبشير بإفريقيا ككل انطلاقا من الجزائر فالتبشير مثل وسيلة استعمارية هدامة اتخذت من التطبيب والتعليم وسائلا لها والتركيز على شريحة الأطفال لكونهم أكثر قابلية للتأثير المسيحي.

فاعتبار الإدارة الفرنسية أن هذا الدين خطر على مصالحها ولا يمكنها أن تبقى مدة طويلة بالجزائر وضعت نصب عينها الدين وضرورة القضاء عليه وذلك بإجراء تحويل الشعب الجزائري أو مسخ دينه عن طريق الانحلال.

1.رابح تركي ، التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931م-1956م ، المرجع السابق ،ص 107.

2.عبد القادر حلوش ، المرجع سابق ، ص 66.

3-رابح تركي ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، المرجع سابق، ص99.

فانطلاقا من تمسك الجزائريين بدينهم صعب على إدارة الاحتلال التوسع بالجزائر وذلك لقيام ثورات شعبية قائمة على البعد الديني كما أن الجزائر كانت سدا منيعا في وجه التجنيس .

هذا ما جعل سلطات الاحتلال تقف له بالمرصاد خوفا من تحول تعاليمه ودروسه إلى إيمان يملأ نفوس الشعب على ضرورة محاربة العدو وهذا يهدد مصالحه بالبلاد.

فالكاردينال "لافيجري" تولى مسؤولية تنفيذ سياسة تنصير واسعة حددها بقوله : « علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا للديانة المسيحية ... تضاء أرجائها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل ، تلك هي رسالتنا... [1] » .

كما عمل لافيجري على تفكيك المجتمع الجزائري لترك المجال واسعا لعملية تنصير الشعب الجزائري فقد استطاع أن ينشؤا المسيحية بخطى واسعة وذلك بإنشاء المراكز لليتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوربية كما أولى اهتماما خاصا بمنطقة معينة في الجزائر كانت محل أنظار العسكريين والسياسيين على السواء ، هذه المنطقة هي منطقة القبائل لقد ركز المبشرون ومن بعدهم منظروا المدرسة الفرنسية ، نشاطهم التبشيري و التنصيري على منطقة القبائل لاعتبارات منها لأن المنطقة وسكانها أكثر قابلية لاندماج ((لأن إسلامهم سطحي وأعداء فطريون للعرب)).

لهذا أنشأت الكتابات الأوربية الاستعمارية ((أسطورة قبائلية حقيقية)) واعتبر شعب هذه المنطقة شعب منحدر من الرومان وحتى من الو ندال وهدا ما يفسر محاولات المبشرين وعلى رأسهم لافيجري هدي هذا الشعب إلى الدين المسيحي وبإشرافه الشخصي قد تم تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل وحدها[2].

فهناك من قال أن الجزائريين رفضوا المدرسة فهم لم يقاطعوا المدرسة وإنما قاطعوا مدرسة التبشير[3].

2.رابح تركي ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، ص 67.

3.عبد القادرحلوش ، المرجع السابق ، ص 72.

4.جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 137.

ج- الإدماج:

سياسة الإدماج تعني دمج المجتمع في الكيان الفرنسي وذلك لإذابة الجزائريين في بوتقة التبعية حتى لا تقوم لها قائمة ولكي لا تكون جزءا من العالم العربي الإسلامي .

ففرنسا لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والأوربيين في الحقوق والواجبات وإنما طبقت الإدماج فقط على الأوربيين الذين استوطنوا أرض الجزائر أما الجزائريين فقد أخضعتهم للقوانين استثنائية صارمة.

فالإدماج من الناحية السياسية معناه جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيين داخل بلادهم وخارجها.

فحكومة نابليون الثالث اتبعت سياسة الإدماج حين أنشأت وزارة خاصة بالجزائر وألغت وظيفة الحاكم العام وقد تسلم هذه الوزارة شقيق نابليون الثالث(1856-1857 م) الذي كتب يقول في 1858/08/31 م ((نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج)).

فلم يخفي هذا الأخير الغاية التي يسعى إليها وهي تفكيك الشعب الجزائري عن طريق دمجه بالمجتمع الفرنسي حتى لا تقوم له قائمة للتما سك فيما بينه ويقف بوجه العدو ، فقد كان ينوي إسقاط الارستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة وتفكيك القبلية التي مثلت مركز السلطة بالنسبة للشعب الجزائري واستمرت هذه السياسة الإدماجية في عهد الوزير لوباشا سو (1859- 1860م) الذي ألغى القضاء الإسلامي وأحل مكانه إمكانية المحاكم الفرنسية.

وقد نشطت الدعوة للتجنيس وخصوصا النخبة المثقفة بالجنسية الفرنسية تمهيدا لإدماجهم في الأمة الفرنسية [1].

1. تركي رابح عمامرة ، مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، المرجع السابق ، ص 101.

فقد أصدر نابليون الثالث مشروعه في 14-07-1865م القاضي بفتح باب التجنيس أمام الجزائريين ولكنه لم يقبل على هذا المشروع سوى عدد ضئيل جدا و الآخرين تمسكوا بجنسيتهم فالتخلي عن الجنسية معناه التخلي عن البلد والدين.

وفيما يخص الجنسية الفرنسية فمنحتها لجميع رعايا الفرنسيين وكذلك جميع الحقوق المترتبة عن المواطنة الفرنسية وفي 1836م أصبح ينظر للجزائريين بأنهم رعايا فرنسيين لأنهم يدينون لفرنسا، كما أعلنت محكمة الاستئناف أن الأحوال المدنية والاجتماعية تسير بوصفهم فرنسيين.

كما يشير عمامرة أن قانون 24-02-1862م الذي يقول بأن دستور فرنسا المحرر 04-11-1848 م يلحق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما فالجزائري هو فرنسي لكن لا يمكن اعتباره فرنسيا مادام يحافظ على قانونه الخاص الإسلامي في الأحوال الشخصية .

وفي 14-07-1865م صدر القانون المشهور سيناتيس كونسيلت الذي قرر أن الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه لم يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي كما يمكن له إذا طلب المواطنة أن يتمتع بالحقوق الفرنسية وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية[1].

فالقانون الإمبراطوري 14-07-1865 م هو الذي قرر أن الأهالي المسلمين فرنسيين إلا أن شؤونهم سوف تواصل تسييرها وفق مقتضيات القانون الإسلامي فلم يكن تصريح الجنسية يتضمن حقوق المواطنة لأنه يستحيل الانسجام بين القانون الفرنسي والأحوال الشخصية الإسلامية فقد كانت طلبة التجنس قليلة جدا لأنه بلغ عدد المتجنسين بين 1865-1875م فرد واحد فقط. إذن الإدماج هو الهدف الأسمى والتجنيس هو أحد وسائله.[2]

1. تركي عمامرة ، مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، المرجع السابق ، ص 88 .

2. شارل روبير اجرون ، المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871-1919 م) ، تر ، حاج مسعود أ- بكلي ج 1، (الجزائر : دار الرائد للكتاب ، 2007 م، ص 631 .

والواقع أن هذا الأخير له هدفان وهما يختلفان عن بعضهما البعض فالأول يتمثل في إمكانية تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل شيء حتى تتماثل المستعمرة مع دولة واحدة أما الثاني فهو مغاير تماما لمفهومه لأنه لا ينطبق إلا على الأرض والمستوطنون الأوربيون أما السكان الأصليين الجزائريين فهم بالنسبة لفرنسا رعايا مستعمرين تمارس عليهم قوانينها الجائرة إلا أنها في الأخير فشلت في عملية إدماج الجزائر وضمها لها[1].

3. تركي عمامرة ، التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931م-1956م ،المرجع السابق ، ص 112.

الفصل الثالث

المواقف وردود الفعل المختلفة من السياسة الفرنسية التعليمية و نتائجها

1- موقف الشعب الجزائري و العلماء من التعليم الفرنسي

2- موقف السلطات الفرنسية و المعمرين من تعليم الجزائريين

3- نتائج السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر

كان للسياسة التعليمية بالجزائر ردود فعل مختلفة شملت كل من موقف الشعب الجزائري والعلماء من السياسة المطبقة على أبنائهم من محاربة للتعليم العربي وعدم السماح بالتعليم الفرنسي على نطاق واسع ، وكذلك موقف السلطات الفرنسية والمعمرين من التعليم العربي والفرنسي للأهالي بالإضافة للنتائج المترتبة عن تطبيق هذه السياسة التعليمية خلال فترة الاحتلال .

1- موقف الشعب الجزائري والعلماء من التعليم الفرنسي (الجانب الجزائري) :

أ-موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي :

كان الموقف الوطني دور في نجاح أو فشل السياسة التعليمية لأنه يمثل حجر الزاوية في ذلك ، فإلى جانب العراقيل التي أعاقت مسيرة التعليم بالجزائر من طرف الفرنسيين والكولون كان الموقف الجزائري أثر على ذلك ، فلقد أظهر الجزائريون بعض التحفظات في إرسال أبنائهم للمدرسة الفرنسية بعد أن تبين لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم ، وكان موقفهم يشتد مع اشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية من التعليم العربي الحر واللغة العربية وكانوا يرون في محاولة تثقيفهم نوعا من المؤامرة تهدف للقضاء على دينهم ، كما أن البعض اقتنعوا أن المدرسة الفرنسية لا يمكنها أن تفيد أبناءهم شيئا لهذا عارضوا ذهاب أبنائهم لهذه المدارس[1] .

فمن الواضح أن العائلات الجزائرية قد تحفظت منه الوهلة الأولى من انتساب أبنائها المدرسة الفرنسية ، وظلت عالقة بمسار التعليم العربي باستثناء بعض الحضر والأعيان التي حبذت المدرسة الفرنسية ، أما بقية الأفراد فكانوا يوصون أبناءهم بعدم التشبع بثقافة الغرب ، فمعارضة الجزائريين ترتبط بانتمائهم الديني واللغوي والحضاري ، فالجزائريون كانوا رافضين للاستعمار فكيف يقبلون مدرسته ؟[2].

[1] عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، المرجع سابق ، ص 106 .

[2] أحمد مريوش ، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال ، مجلة حولية المؤرخ، السداسي الثاني ، 2010 ، مجلة دورية ، اصدرا اتحاد المؤرخين الجزائريين ، ص 257 .

فرفض الأهالي للتعليم الفرنسي في سنواته الأولى يعود إلى كونه غريب عليهم خاصة اللغة الفرنسية وهذا رغم حرص الإدارة على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة في السابق مثل الفقه والتوحيد إلا أنهم رأوا في هذا التعليم وسيلة خطيرة لفرنسة أبنائهم فمن الأدلة القاطعة على نفور الأهالي هي لجوء لإدارة الاستعمارية لشتى الوسائل التي تجذب الأهالي لها ولمدارسها ، ومن بينها توزيع المكافآت للذين يتفوقون بالمدارس ، إضافة للمقال الذي كتبه أحد محرري المبشر وهو محمد الشيخ علي بعنوان : نصيحة عمومية لأهل الحضر والبادية كشف فيها عن مدى إهمال الأهالي للتعليم الفرنسي وعدم اكتراثهم به ورأى أنه من الواجب إنقاذهم بنبذة من فضل العلم[1] .

كما عبر عن هذا الرفض بعض من رجال الدين مثل العنابي ويعد الكبابطي من بين الأوائل الذين تصدروا للهيمنة اللغوية الفرنسية ، في الوقت الذي كانت فرنسا تتقرب منه حتى توظفه إلى جانبها للدعوة لتعلم اللغة الفرنسية لكنه رفض ذلك .

فقد اعتبرها أحد معاول الهدم الاستعمارية لأنها تبعد الفرد عن أصالته الحضارية وأشار في رسالة موجهة للإدارة الفرنسية عن ذلك التعليم وهي مؤرخة في عام 1843 م جاء بها : " إن الآباء يرغبون في تعليم أبنائهم القرآن ، وتعليم القرآن لا يتماشى مع تعليم آخر فإن كان أطفالنا ما يزالون لا يعرفون العربية التي هي الوحيدة لمفيدة لهم في دينهم فكيف يمكنهم تعلم الفرنسية التي هي أبعد من ذلك ومن أن تكون مفيدة لهم بل هي مضرة[2] "

. فهنا تظهر معارضة الجزائريين للتعليم الفرنسي سواء كانوا آباء أو من العلماء ورجال الدين الذين يخافون تأثير المدارس الفرنسية على الشعب الجزائري وإبعاده عن دينه وأصالته فالتعليم مقدم كان لأبناء طبقة معينة بغية أهداف فقط إضافة أنه لم يكن من أجل تثقيف الجزائريين وتقديم العلم لهم بل كان الهدف من وراءه قبول الاستعمار الفرنسي وعدم محاربته

[1] إبراهيم لونيسي ، أوضاع التعليم في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر ، مجلة المصادر ، العدد 19 ، السداسي الأول ، 2009 ، ص 40 .

[2] أحمد مريوش ، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال ، المرجع سابق ، ص 258 .

إذا تشبع الأبناء بأفكار غربية فإنهم يكونون في صف الاستعمار أو إلى جانب فرنسا إن صح التعبير .

فالتحفظ الذي أبداه الجزائريون إنما كان حسب تكوينهم الديني والاجتماعي والتاريخي باعتبار أن التعليم الذي نادت به الإدارة الاستعمارية لم تحترم فيه العهود التي عقدتها أول مرة في تلك المعاهدة التي تعهدت فيها باحترام الدين والتقاليد وأنها ستعمل على إصلاحها ، فلا هي تركت الدين الإسلامي والأوقاف ورجال الدين ينشطون ولا هي أصلحت شيء بل قامت بعملية الهدم والإغلاق للمؤسسات التعليمية الموجودة وما بقي منها كان تحت المراقبة، فانتساب قلة من الجزائريين لهذه المدارس الفرنسية كان في كثير من الأحيان بدافع الفقر والجوع بعدما صادرت أراضيه فكان ذهابهم للمدارس بسبب الخبز والعمل لا أكثر .

فحسب رواية خالد نزار فإنه خلال دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية كان يتلقى دروسا مسجدية مع بداية وآخر كل يوم قبل التحاقه بالمدرسة الرسمية وعندما أشده الإرهاق خاطبه والده قائلا : " إن المدرسة الفرنسية تمثل لغة الخبز والمدرسة المسجدية تمثل لغة الدين والقرآن " . فمقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية كان له ما يبرره ، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم والمستنزفة من جيوب الجزائريين على شكل ضرائب متنوعة إذ كان الجزائريون يساهمون بـ : 30 % من الضرائب في دخل الخزينة العامة وبنسبة 18 % من دخل صناديق العمالات وبنسبة 80 % من دخل البلديات ، ولكن هذه الاعتمادات المالية لم تصرف بالعدل مقارنة مع استفادة أبناء المعمرين من ذلك ، وقد أشار إلى ذلك الكاتب الفرنسي " رنيق " حيث وصف التمييز العنصري بـ : " هناك أفكار راسخة في عقول المعمرين والناطقين بلسانهم وهي الاستفادة من أموال الضرائب كيفما كان مصدرها، أما الأهالي فما عليهم إلا الصبر والأداء[1] .

فالتعليم هنا وجد لخدمة الجالية الفرنسية بالجزائر ولا يخص الجزائريين أبناء البلد وإن وجد ذلك فإنه لا يخرج عن طابعه الاستغلالي .

[1] أحمد مريوش ، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال ، المرجع سابق ، ص 263 .

كما يشير أجرون أن أولياء التلاميذ ظلوا زمنا طويلا مترددين في إرسال أولادهم للمدارس الحكومية وكانوا أكثر تحفظا في إرسال البنات منهم في إرسال الصبيان فكان لا بد في كثير من الأحيان إجبارهم على ذلك ، وكان الوجهاء يعارضون هذه الضغوط خشية منهم أن يتحرر الشبان المتفرنسون ، ولم تصبح لدى الشبان المسلمون رغبة في التعلم بالمدارس الفرنسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى بعدما تم إنشاء المدارس لهم بعد مطالبة الجزائريين فمواجهة الجزائريين للسياسة الفرنسية التعليمية كانت واضحة من البداية وذلك لأن التعليم الديني كان لا يزال ساريا في الوجدان الجزائري بالرغم من خضوع المنظومة التعليمية التقليدية لسيل من التشريعات ساهمت في إحكام الطوق الإيديولوجي على السكان الأصليين وضرب نوع من الحصار على المضارب الثقافية التقليدية المغذية لفكر الجهاد أساسا.[1]

بذلك فقد أصبحت المدرسة أحد المطالب الرئيسية للمتطورين أي النخبة كما أن بعض الجزائريين كانوا يذهبون لإجراء الامتحانات بفرنسا .

فقانون 1883 م مثلا صدر ينظم النشاط التعليمي معتمدا على فلسفة التعليم الفرنسي مع إضافات تأصيلية لما تقتضيه العلاقات الاستعمارية وصورة الجزائري في مخيلة المؤسسة الاحتلالية.

فالمجتمع الجزائري يعتبر التعليم الفرنسي مساس بشخصية الوطنية لذلك رفض التعليم حتى صار إجباريا ولكنه قبله فيما بعد تدريجيا ومضطرا مع الحفاظ على ثقافته التي أصبحت الوسيلة السامية فقد كان يعد التعليم الفرنسي ثانويا وبقي القرآن الكريم واللغة العربية هما الأصل والأساس ، ويظهر لنا ذلك من خلال التوصيات التي كانت تقدمن للأطفال المتداولون على المدارس الفرنسية من طرف أوليائهم بـ : " لا تنس أصلك ولا تتركهم يخطؤونك ويؤثرون فيك لا تتعلم إلا ما يفيدك في حياتك العلمية ولا تتخلى عن الدين[2].

---

[1] شارل روبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، تر : عيسى عصفور ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1987 م ، ص 114 .

[2] أحمد بن نعمان ، فرنسا والأطروحة البربرية – الخلفيات – الأهداف – الوسائل – البدائل ، ط2 ، دار الأمة ، 2007 م، ص 231 .

ب-موقف العلماء من التعليم الفرنسي وجهودهم الإصلاحية :

إضافة لرفض الشعب الجزائري للمدرسة الفرنسية كان هناك علماء تصدوا للسياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر وطالبوا بإصلاح الأوضاع وتزامن مع بروز اليقظة مع مطلع القرن 20 دون أن ننسى تلك الشخصيات التي قدمت عرائض للسلطات المعنية مطالبة فيها بحق الجزائريين في التعليم وكذا تدريس اللغة العربية لجانب اللغة الفرنسية ، ومن بين هؤلاء الشخصيات مثلا : بن العنابي ، الكبابطي ، الشيخ عبد القادر المجاوي ، محمد بن أبي شنب، الذين كان لهم دور في الوقوف في وجه التعليم الفرنسي .

فقد اعترف أحد قادة الاحتلال أن الشعب الجزائري استمر مقاوما للوجود الاستعماري وكانت رابطة الدين الإسلامي هي الجامعة والموحدة بفضل استمرار نشاط الزعماء والمؤسسات الثقافية المختلفة .

ولعل من بين الذين نادوا بضرورة المحافظة على الهوية الوطنية في نهاية القرن 19 الشيخ عبد القادر المجاوي الذي ألف كتاب بعنوان : **إرشاد المتعلمين** يعد محاولة جزائرية هامة للتعبير عن سياسة الاستلاب والمسخ والناتجة عن التعليم الفرنسي ، فقد دعا إلى الأخذ بأسباب الحضارة بطريقة محايدة وغير مرتبطة بالتمدن الفرنسية وإدارة الشؤون الأهلية والمكاتب العربية ، وكان النقد شديدا من غلاة المعمرين بعد إطلاعهم على كتابه واعتبروه أجنبيا عن الجزائر.

كما كتب مقالا هاما بعنوان : **العلم** في جريدة المغرب ينادي فيه بالتعليم للجزائريين ولكن بلغتهم وفي مدارسهم ويحافظوا على تراثهم ومعالمهم كما دعا إلى إعطاء نوع من الحرية في التعليم وأشار أن التربية والتعليم هي العلاج النافع لإحياء النفوس الخامدة ليحي ما اندثر من عالم العلم[1] .

إضافة لأحمد بن بريهمات الذي كان من المطالبين بإلحاح على إشراك أبناء الأهالي في المدارس التعليمية فلقد أفصح عن موقفه من مرسوم 13 فبراير 1883 م . وأشار في

[1] أحمد مريوش ، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال ، المرجع سابق ، ص 260 .

مذكراته* بأن الجزائر كانت تزخر بالقدر الكافي من التعليم قبل الاحتلال كما فنه مقولة : "أن العرب الساكنين بالمناطق الريفية رفضوا المدرسة " ، ومن ذلك أوضح عن موقفه من تعليم الجزائريين بقوله : " وفي رأي أنه يجب إلزام العرب بتعلم اللغة العربية مع اللغة الفرنسية " ويقصد إعطاء اللغة العربية مكانتها بين اللغات في التعليم ويذكر سعد الله أن جيل 80 و 90 من القرن 19 م . كان مرتبطا بالماضي معتزا بلغته ودينه ، فحسب عريضة للأهالي 1891 م . فإنهم عارضوا فيها المدرسة الفرنسية لا من باب التعصب ولكن من باب تأكدهم من أبعاد اللغة العربية عن التدريس .

ولعل من أهم الفعاليات الجزائرية التي بادرت نهاية القرن 19 لمحاولة تذكير فرنسا بإصلاح شؤون المدرسة الجزائرية وتنظيم التعليم ومراعاة مناهج التدريس شخصية محمد بين رحال الذي قدم مشروعا إصلاحيا للإدارة الفرنسية في ماي 1892 م .

والظاهر أن برنامجه أدق وأشمل ممن سبقوه فقد اقترح تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاث الموجودة بتلمسان ، قسنطينة ، والجزائر ، كما اقترح تحديد صحة الدراسة فيها بـ : 03 سنوات مع فتح الآفاق لاستقبال أكبر عدد من الجزائريين والمطالبة برفع عدد المؤطرين[1].

فمشروعه بين أن التعليم لا بد أن يكون متكاملا حيث تكون ضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي الفرنسي والعالي مماثلا للتعليم الإسلامي الخاص بالجزائريين لأنه يلاحظ أن التعليم الفرنسي محكم التنظيم وذلك بعدما سخرت له كل الماديات البشرية والمعنوية بينما تعليم الجزائريين كان منعدم التنظيم والماديات .

وفي خضم السياسة المبينة على ضرب الحصار على أبناء الجزائر ظهرت جماعة من الجزائريين عشية القرن 20 م . يدعون لإصلاح الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والدينية وكان ظهور هؤلاء يعود إلى سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر فمنذ البداية عمل مسئولو

[1] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 264 .

السياسة والتربية على جعل الجزائر فرنسية قصد عزلهم عن تطور الثقافة العربية الإسلامية وانقسم المنادون بالإصلاح إلى جماعتين :

جماعة المحافظة تدعوا إلى البقاء على النظم الإسلامية والتعليم العربي الديني .

أما جماعة الفضية فهي تضم الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية.

فالمحافظين طالبوا بتنظيم المدارس العربية ومن بين روادها بن شنب ، بن الموهوب، وكان نشاطهم التدريس وتأليف الكتب فقضية التعليم أصبحت من القضايا التي استقطبت علماء هذه الفترة ، ونشأ صراع بين التقليد والمناصرين للتجديد لهذا أصبحت هذه الفترة غنية بصدور مؤلفات وكتابات تصف حالة التعليم المزرية فقضية التعليم كانت من أهم المشاكل في تلك الفترة التي جعلت المثقفين يقترحون لها حلولا إصلاحية ، فالحالة التي وصلها الشعب الجزائري من جهل دعت المصلحون يركزون على إصلاح برامج التعليم والأخذ بأساليب الغرب الحديثة في ميدان التعليم.[1]

فجماعة النخبة التي ظهرت معه أواخر القرن 19 م . تولت الرأي العام الوطني والتعبير عنه لدى السلطات الفرنسية بطريقة مباشرة أو غيرها ، وقد أتيحت لهم بعض الفرص لإثارة قضايا الجزائر أمام الفرنسيين ومن ذلك قدوم لجنة التحقيق التي كان يرأسها جول فيري والتي عرفت بلجنة مجلس الشيوخ 1892 م وذلك أن عددا من الجزائريين يمثلون هذه النخبة التقليدية والجديدة مثلوا أمام هذه اللجنة عن رغبات مواطنيهم بالحفاظ على التقاليد الوطنية وتعليم اللغة العربية واحترام الشريعة الإسلامية فلم يحن الفاتح من القرن 20م حتى عين الحاكم العام جونار * الذي يميل لتطبيق سياسة تقوم على الحفاظ على الشخصية الوطنية الإسلامية الجزائرية وكان يؤمن ببث رسالة فرنسا الحضارية التي لا يمكن نشرها إلا

[1] محمد الشريف واشق ، أصول الحركة الإصلاحية في الجزائر 1900 – 1914 ، مذكرة كجزء من امتحان السنة 1 ماجستر ، غير منشورة ، 1981 ، 1982 ، مكتبة البحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، ص 19 – 47 .

عن طريق الطبقة المثقفة فرنسيا لأنها تقربهم من الشعب الجزائري وتقوم بالدفاع عن الآراء الفرنسية وذلك حسب البيئة التي تكونت فيها[1] .

كما خلف الجزائريين النوادي الثقافية والجمعيات التنويرية لكي يساعدوا على إنقاذ مواطنيهم من الانحطاط إضافة لدور الصحافة ، فقد كانوا دائمي الضغط على قضية التعليم في مطالبهم من فرنسا فقد اقتنع الجزائريون المتنورين سواء النخبة أو التقليديين بأن النهضة التي بدأت لا تتقدم من دون التعليم .

فنادي صالح باي الذي تأسس من طرف المثقفين الجزائريين وبعض الفرنسيين العاطفين على الجزائر الذين أيدوه ، فيقول سعد الله لا تعلم متى تأسس ولكن سنة 1908 م . كان عدد أعضائه 1700 عضوا وكان له فروع كثيرة بمدن الجزائر كان هدفه نشر التعليم والمساعدة على تمرير الجماهير الجزائرية فبناء على قول بن حبيلس الذي كان عضوا في النهضة حينئذ أن من أهداف النادي تنظيم محاضرات علمية وأدبية ، كما كانت الجمعية الراشدية التي تأسست عام 1894 م . من شبان جزائريين من خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية أصدرت نشرة بالعربية والفرنسية ، وتعقد سلسلة من المحاضرات الهامة وتساعد على نشر التعليم والأخوة فقد نظمت الجمعية الراشدية 1907 م . محاضرة حول التعليم باللغة العربية ، فنلاحظ أن نادي صالح باي والجمعية الراشيدية والتوفيقية قد ركز على قضية التعليم[2] .

إضافة للدور الذي لعبته النوادي والجمعيات في المطالبة بإصلاح التعليم بالجزائر ظهرت الحركة الإسلامية للدفاع عن الدين المعروفة باسم حركة التجديد الإسلامية التي دخلت متأخرة للجزائر وبخاصة في قسنطينة لما جاء المصلح محمد عبدو للجزائر في زيارة له سنة 1903 وأبدى تأثره من النزعة المحافظة والتشدد الديني لكن الشيخ عبد الحميد بن باديس به أفي الموعظة المتزمتة والإصلاحية فأسس أول مدرسة مجددة.

[1] محمد الشريف واشق ، أصول الحركة الإصلاحية في الجزائر 1900 – 1914 ، المرجع سابق ، ص 53 .

[2] سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 ، ط6 ، مرجع سابق ، ص 138 – 139 .

ظهرت الحركة الإصلاحية التي تزعمها بن باديس في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الجزائر مزرية من جراء السياسة التعليمية فإلى نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 شهد المجتمع الجزائري ظهور مصلحين الذين درسوا بالخارج ثم عادوا إلى الوطن ليساهموا بجهودهم وأفكارهم بالنهضة الفكرية والدينية وطالبوا بإصلاح التعليم التقليدي وإرجاع اللغة العربية مكانتها ، فعبد الحميد بن باديس كان له أتباع قادوا معه الحملة الإصلاحية للوضع بالجزائر محاربين الاستعمار بشتى الوسائل الممكنة فشملت الحركة نشر التعليم وتوعية الناس وبعث اللغة العربية من جديد من خلال التعليم العربي الحر والصحافة والكتابة كما اهتمت بإرسال بعثات طلابية للبلاد المجاورة طالبين العلم ليصبحوا إطارات للتعليم العربي الحر[1] .

فكانت حركة التعليم العربي الحر التي بدأها بن باديس 1913 م . نواة لنهضة تعليمية عربية إسلامية واسعة النطاق كان لها الثر في المحافظة على الشخصية الجزائرية والوقوف بوجه الاستعمار ؛ فقد عمل على النهوض بالشعب الجزائري من خلال إصلاح عقلية الشعب الجزائري عن طريق إصلاح التربية والتعليم ، لهذا كان له مشروع حضاري قام على عدة دعائم هي :

- تأسيس المدارس والمعاهد العلمية لتربية الأجيال الصاعدة وإعداد القادة القادرين في كل مجالات الحياة الحيوية بقدر الإمكان .
- تكوين المطابع لإحياء الثقافة العربية الإسلامية والوطنية ونشرها في كتب ومجلات وجرائد بين الناس .
- تأسيس المساجد والنوادي الحرة للتربية الدينية والسياسية والوطنية للشباب والرجال والنساء استعدادا لخوض معركة الحرية والاستقلال ضد الاستعمار حين يحين وقتها وتتهيأ الأسباب الموضوعية لاشتعالها.

[1] آسيا رحوي ، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي ، المرجع سابق ، ص 77.

فقد علم أن المستعمر لا يفهم إلا لغة واحدة وهي القوة وعلم انه لا يمكن الاتجاه للعمل السياسي في ظل قوانين الأنديجيا الصارمة .

فرأى ضرورة النهوض بالوعي العام الذي كان في خمود وركود قبل الحرب العالمية الأولى فقد امتنع عن العمل السياسي وبدأ اشتغاله بالتربية والتعليم 1913 م . بقسنطينة بعد تأثره بمحمد عبدو الذي زار الجزائر 1903 م . ودعا إلى ترك الاشتغال بالعمل السياسي والتفرغ للتربية والتعليم والإصلاح الديني والاجتماعي فالمر الذي أمن به عبد الحميد هو التربية بأوسع معانيها بكل جد للمحافظة على اللغة العربية[1].

فلما أحس بحاجة المسلمين لتوسيع مجال التعليم للحفاظ على حصانة المجتمع اجتمع مع الشيخ محمد البشير الإبراهيمي واتفق معه بالمدينة المنورة عام 1913 م . على تربية النشئ من خلال توسيع العلم وتربيته على فكرة صحيحة فقد أدرك أن جوهر الأزمة هو حضاري فما هو موجود من فقر وجهل مآله الحالة الاستعمارية التي عمدت لطمس أسباب الحياة في نفوس الجزائريين فلا بد من التعليم وذلك للدور الذي يلعبه فر غرس القيم وقلب الأوضاع السياسية فقد اعتبره السلاح الحقيقي لحماية البلدان من السقوط فالاستعمار بما يملك من قوة تجسس لم يكن عقلا عن الحركة العلمية الباديسية ولكنها تزامنت مع افتعال الحرب العالمية فاستمرت الحركة في النمو والأمة تلتف حولها وحدد أهداف مدرسته بنشر القيم الفاضلة باعتماد وسائل كتأسيس مدرسة للتعليم وتأسيس نادي للمحاضرات فثورة التعليمية بدأها كمعلم بالمسجد والجامع الخضر بقسنطينة ومدرسة التربية والتعليم ، فقد اتخذ التعليم في عهده طابقا رسميا يقف في وجه التحدي والاستعمار[2] .

كما جعل البرامج التربوية تتلاءم والبيئة التي يعيش فيها المتعلم وليست غريبة عنه كما هي بالمدارس الفرنسية ، وفيما يخص المدارس التي أنشأها في إطار التعليم العربي الحر فهي:

---

[1] رابح تركي ، مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، المرجع السابق ، ص 133 .

[2] سامية جفال ، منهجية التغيير عند عبد الحميد بن باديس ، مذكرة ماجستر ، مطبوعة ، قسنطينة ، 2001 ، مكتبة البحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ، ص 24 .

- مدرسة جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة والتي كانت بمثابة النواة الرئيسية للمشروع التربوي في منطقة الشرق الجزائري 1917 م .
- المدرسة الموفقية بسكيكدة 1929 م .
- مدرسة الإخاء ببسكرة 1921 م[1].

فحركة بن باديس التربوية التعليمية كان لها الأثر العظيم في طلابه المتوافدين على رحاب الجامع الأخضر من كل أرجاء الجزائر فذلك التأثير لم تشهده الجزائر قبل تلك الفترة مما جعل الإبراهيمي نائبه يقرر في مقدمة كتاب سجل جمعية العلماء المنعقد بنادي الترقي بالعاصمة سنة 1935 م . أن من العوامل الأساسية في نشوء الحركة الإصلاحية بالجزائر " الحركة التعليمية " فقد كانت الكتائب الأولى من تلاميذ بن باديس هي طلائع العهد الجيد الزاهر ، فالتعليم الباديسي كان ثورة ثقافة شاملة تعدى أثرها تلاميذه ومدينته لقطاعات أخرى في شتى النواحي كما قام بإنشاء جريدة المنتقد ، الشهاب ، وغيرها منذ 1925 م . وإنشاء جمعية العلماء المسلمين 1931 م . وتأسيس المساجد الحرة للتدريس ، فحركته الإصلاحية قد بدأت قبل تأسيس جمعية العلماء وهذه الأخيرة كرست ذلك[2].

ففترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تميزت بظهور منظمات وطنية جزائرية دعت لضرورة التوسع في تعليم الجزائريين كما طالبت هذه المنظمات بوجوب إدخال اللغة العربية بصفة رسمية في التعليم فهذه المطالبة جاءت كنتيجة للرأي العام الذي ظهر في مختلف الأوساط الجزائرية والشعور بأن العلم هو السلاح الفعال في الرقي.[3]

ففي العقد الثالث من القرن 20 م . أدت حتمية التطور التاريخي لتسفر عن هذه الحركات الإصلاحية إلى ظهور حركة على مستوى الوطن وهي جمعية العلماء التي تحمل لواء تعليم اللغة العربية بطرق أكثر عصرية وأكثر تنظيما وشمولية قد قامت بين الصفوف الجزائرية

---

[1] آسيا رحوي ، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي ، المرجع السابق ، ص 78 .

[2] عبد الحميد بن باديس ، الثورة التعليمية ، مجلة الشهاب ، العدد 16 ، دار الغرب الإسلامي ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، ص 17 – 18 .

[3] رابح تركي ، مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، المرجع السابق ، ص 363 .

تحثهم عن اللغة العربية ، كما أنشأت عشرات المدارس على نفقاتها بسائر الوطن وجندت مئات المعلمين للتعليم بها وأوجدت نظام حكم لتسيير هذه المدارس ولجمع التبرعات المالية كما أنها عملت الإدارة الاستعمارية على تضييق الخناق عنها وذلك بسجن معلميها ووضعهم تحت الرقابة الفرنسية ، لكنها بقيت صامدة في وجه العدو .

فجمعية العلماء المسلمين المؤسسة في ماي 1931 م . قد نشرت سنة 1950 م . قائمة من 24 مدرسة ، كما أنها سنة 1947 م . أنشأت بقسنطينة معهد بن باديس القانوني الذي يتولى تكوين المعلمين والطلبة المدعوين إلى مواصلة تعليمهم خارج الوطن ، فقد بذلت الحكة الإصلاحية آنذاك جهدا لنشر التعليم الحر في الجزائر وتصديها للإدارة الفرنسية ولأهدافها.

التربوية والمتمثلة في الفرنسة والتنصير ، كما أنشأت الجمعية دار الحديث بتلمسان 1937م وهي من أكبر المدارس التابعة للجمعية بالغرب الجزائري ، فهذه الجمعيات تكونت لرعاية تلك المؤسسات التي أصبحت معاهد للتعليم في فترة وجيزة ، فلما أدركت الجمعية أهمية التربية والتعليم في تحقيق أهدافها العقائدية والفكرية عملت على إحيائه وتدعيمه من خلال إنشاء المدارس بكل المناطق الريفية والحضرية وفق مبادئها وتعاليمها ويظهر ذلك من خلال دعوة بن باديس لإصلاح البرامج التعليمية .

فالجمعية قامت متنكرة للاستعمار بكل مساعيها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أبناء الجزائر بتشييد المدارس كما قامت بمساعي حميدة في سنوات متوالية مع الحكومات العربية بإرسال مئات الطلبة الجزائريين للدراسة بالمشرق العربي .

فالتعليم خلال هذه الفترة شهد تحولا وازدهارا عما كان عليه قبل ذلك فالفضل يعود لتلك الجمعيات والشخصيات التي أخذت في تحسين التعليم ونشره كأسلوب للتطور والتطوير.[1]

[1] آسيا رحوي ، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص 79 .

2- موقف السلطات الفرنسية والمعمرين من تعليم الجزائريين (الجانب الفرنسي) :

أ- موقف السلطات الفرنسية من تعليم الأهالي :

شملت المعارضة الفرنسية لتعليم الجزائريين كل من الحكومة العامة بالجزائر والحكومة الفرنسية وكذا أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، فالبرلمان الفرنسي هو الذي يصادق ويقرر الميزانية الخاصة بالتعليم بمراعاة إمكانيات البلديات الجزائرية ، فقد أثر بعض النواب متشددين في معارضتهم لتعليم الجزائريين وتأسيس المدارس[1].

فالاستعمار عمل منذ بداية الاحتلال على إتباع سياسة القضاء على مقومات الشعب الجزائري عن طريق إغلاق المدارس وأماكن التعليم والأوقاف الممول الرئيسي للتعليم فمحاربة المستعمر للمؤسسات التعليمية بالغلق والهدم والمراقبة مثل : المدارس التي بقيت فقد حرم عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها كما حرم عليها تدريس أبواب الجهاد من القرآن الكريم بمقتضى قانون 19 حتى لا يتشبع الأبناء بالأفكار التحريرية ومقاومة الاحتلال ، إضافة لمطاردة المعلمين والفقهاء ورجال الدين لاعتبارهم المحرض والموجه والقائد لحركة المقاومة الشعبية والثقافية[2] .

ولعلم الاستعمار أن العلم هو سيف قاطع فإذا تسلح به الشعب الجزائري أمكنه مقاومته سعى حينئذ لسياسة التجهيل بالجزائر فقد كان شغله الشاغل هو إفناء العنصر الإسلامي بالتفقير والتجهيل حتى لا تقوم له قائمة ويحقق أهدافه[3] .

ولكي تقوم السلطات بإضعاف السلطات عمل الزوايا ومشايخها اتخذت مجموعة إجراءات ضدها لنفي زعمائها أو سجنهم بل وصل الأمر بالسلطات إلى فتح حملة تفتيش ضدهم بتهمة التحريض على الجهاد ومحاربة فرنسا[4] .

---

[1] عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 48 .

[2] عبد القادر خليفي ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 – 1962 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص 253 .

[3] محمد طمار ، تاريخ الأدب الجزائري ، تقييم : عبد الجليل مرتاض ، ط2 ، سلسلة الدراسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص 370 .

[4] محمد الشريف واشق ، أصول الحركة الإصلاحية في الجزائر 1900 – 1914 ،المرجع سابق ، ص11

لكنه بالرغم من معرفة السلطات الفرنسية أن التعليم هو الطريقة المثلى لإدماج الشعب الجزائري بفرنسا إلا أنها بعد غلق المدارس وهدم البعض منها وتحويل الباقية لغير هدفها فلم تقم بنشر التعليم على نطاق واسع ليسمح للجزائريين بالتفتح على الحضارة الأوربية وإعطائهم حق في التعليم بل كان التعليم الفرنسي موجها لفئة معينة من أبناء الموالين للسلطات الاستعمارية والشعب الجزائري وتدافع عن أفكارها ومشاريعها ، كما كانوا متخوفين من نشر التعليم بين الجزائريين لأن ذلك سيكون مناقضا لمصالحهم الاستعمارية فلو تعلموا سوف يحاربونهم ، فقد جاء هذا التخوف على لسان أحد علماء الاجتماع وهو غوستاف لويون : " لو علمنا العرب لتحولت العبارة على ألسنتهم الجزائر للعرب " ، فهذا إشارة أن تعليم الجزائريين فيه مضرة للسلطات الفرنسية ففتح الباب أمام الجزائريين للتعليم بالنسبة لهم يعني تنوير عقولهم ثم المطالبة بوطنهم[1] .

لهذا كانت السياسة الفرنسية التعليمية بالجزائر متناقضة وتتأرجح بين كفتين حول إما يمكن نشر التعليم الفرنسي أمام أبناء الأهالي أم لا حتى فترة الثمانينات فاستقرت حول تعليمهم ، فموقف السلطات الفرنسية من تعليم الجزائريين تعليما فرنسيا كان يختلف حسب السياسيين هناك من يرى تعليمهم والبعض يعارض أما السماح بالتعليم العربي فهذا واضحا وموقفه الرفض فهذا كنا واضحا منذ الوهلة للاحتلال بتحطيم المؤسسات الاستغلالية والتمييز العنصري ولم يأت لنشر الحضارة مثلما ادعى بعض الفرنسيين وقالوا أنهم جاءوا لتحضير الشعب الجزائري لأنه يعيش في جهل وتعصب ديني .

فالنظام الفرنسي التعليمي بالجزائر وإن وجد فقد كان موجه لأبناء المعمرين وقلة من فئة الجزائريين ، أما بقية الأطفال فقد نظر إليهم نظرة السيد للعبد ن فالمدرسة الفرنسية التي كانت موجودة بفرنسا كان لها فروعها بالجزائر وهو ما يعرف بالتعليم الأولي ، أما التعليم الثانوي فهو موجه للرعايا وأغراضه وبرامجه ليست كأغراض وبرامج التعليم السابق ، فمشاريع الاستعمار الفرنسية منذ البداية ظهرت لأرض الواقع لاعتبار أن الجزائر قطعة

[1] أحمد منور ، " الشخصية الجزائرية والاستعمار وإشكالية الهوية " ؛ الأبعاد التاريخية والثقافية في الأزمة بالجزائر ، ندوة لندن 1999 ، ص 65 .

فرنسية ويتصرفون فيها حسب أهوائهم ، فبعد الغزو بالسلاح اتخذت فرنسا المدرسة كأسلوب للسيطرة على العقول ، فمسألة إخضاع الأهالي طرحت بقوة مع بداية الاحتلال وطيلة الفترة الاستعمارية لكي تكون الحل لدمجهم بديانتها ولغتها ففي الستينات من القرن التاسع عشر رفع أحد منظري الاستعمار بالجزائر تقريرا لنابليون لعرقلة عمل الزوايا والمدارس وهذا ما حدث لكن الشيء الذي لم يحدث هو إحلال المدرسة الفرنسية عوض العربية كما يقول عمار هلال ، وذلك بسبب معارضة المعمرين ، لهذا فقد اعتبروا المشروع تهديدا لمصالح فرنسا بالجزائر ، وقالوا أن نشر التعليم بين الأهالي يعني تنوير عقولهم وتوعيتهم وبالتالي يحاربون فرنسا فلإبقاء الأهالي بوضعيتهم المتدهورة عمل منظروا الاستعمار على إيجاد نوعين من :

التعليم الأول : هو مخصص لأبناء المعمرين وهم التعليم السائد بفرنسا من حيث المستوى والمنهج فالمنظومة التعليمية التي بفرنسا هي نفسها الخاصة بأبناء المعمرين .

أما التعليم الثاني : فهو مخصص طبعا لأبناء الأهالي وله منهاج تعليم خاص فهو بسيط .

فالسلطات الفرنسية لم تقم بنشر التعليم على مجال واسع على الجزائريين لاعتبارهم مثلما قالوا من جنس منحط وغير قابلين للتربية إضافة لأنهم غير فرنسيين وهذا ما ذهب إليه بوسكي أحد المدافعين عن الاستعمار الفرنسي أن نقص التعليم بين الجزائريين يعود للحواجز الشرعية والدستورية أي القضية الجنسية فهو يقول : " على المرء أن يكون فرنسيا حتى يتمتع بكل الحقوق بما فيها التعليم [1]".

ففكرة توسيع التعليم لفائدة المواطنين كانت محاربة بعنف من طرف الجالية الفرنسية لأسباب منها إحداث الجهل في الجزائر المستعمرة والبغي والطغيان ونشر الأمية لأن العلم والمعرفة من العوامل التي تساعد الأهالي على إجلاء المعمرين وبهذه الخطة يستطيع الاستعمار وأعوانه إيجاد وبسهولة اليد العاملة الرخيصة لخدمتهم.

كما كانت هناك أحزاب سياسية فرنسية تعارض كل إجراء يحاول تحسين وضعية التعليم مثل : حزب ضد العرب ، فقد كانت هذه الأحزاب تنظم بواسطة صحفها ومجلاتها حملات

[1] سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ج2 ، المرجع السابق ، ص 143 .

ضد تثقيف الجزائريين وأنصار هذه الأحزاب يعبرون عن عنصريتهم واحتقارهم وازدرائهم اتجاه العرب بصفة عامة والمواطنين الجزائريين بصفة خاصة معتقدين أن التعليم يسبب التمرد في وسط الأهالي وأن العدو الجاهل والفلاح الجاهل ينحني أمام قبعة الضابط الفرنسي .

فالجمهوريين لم يكونوا متحمسين لتعليم الجزائريين وتعميمه في كامل الجزائر وفقا لما جاءت به القوانين والمراسيم التي أصدروها في هذا الشأن ، كما أهملت إدارة الاحتلال التعليم بعد ثورات 1817 م . وانتشرت المشاعر المعادية للجزائريين من طرف المستوطنين فتدهور التعليم راجع لإعطال المجالس المحلية لفكرة تعليم الأهالي ففي 1871 م . قامت البلديات بغلق المدارس العربية – الفرنسية وتعويضها بالمدارس البلدية وذلك إثر تظاهر الجمهوريين بحقد وسخط اتجاه سياسة تعليم الأهالي خاصة بالمدن ، ففي 1873 م . ضيقت الإدارة الفرنسية على التعليم العربي الإسلامي وفي 12 – 02 – 1873 م . اقترح على الوالي العام للجزائر تكثيف التعليم الفرنسي بمنطقة زواوة وإلغاء المدارس الفرنسية كما أسس لافيجري 1873 م . مدارس للتبشير[1] .

فموقف السلطات الفرنسية يظهر جليا في رفضهم لنشر التعليم منذ 1891 م . برفض الزيادة في القروض الموجهة لتعليم الجزائريين عندما تبنى مجلس الشيوخ الفرنسي سياسة لصالح الأهالي نوعا ما ، فالبرلمان الفرنسي كان به طرف مؤيد لتعليم الجزائريين وطرف معارض ، فالطرف الثاني كان يعارض إنشاء المدارس ويرى في ذلك إسراف الأموال ، أما الطرف الأول فيرى ضرورة الدفاع عن الجزائريين ليس لتثقيفهم بل لخدمة أنفسهم ، فهم يرون أن المدرسة تساعد على كسب العنصر الوطني والتغلغل في أعماقه لتفادي غضبه ضد الاحتلال واستخدامه بالمشاريع الاستعمارية.

فالمدرسة تمثل وسيلة لتهدئة الأوضاع في نظرهم وتجنب للحرب فمن بين أنصار تعليم الجزائريين وأنصار سياسة الدمج روزي الذي طالب بحق الجزائريين في التعليم الفرنسي

[1] إبراهيم مياسي ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 200 .

وحذر من إهمال الإدارة الاستعمارية للجزائريين في مجال التعليم حيث قال : " من واجبنا الأكثر إلزاما ، من فائدتنا الأكثر بداهة هي ترك هذه الألوف من الأطفال التي ما فتئ عددها يزداد ويرتفع بسرعة بدون تعليم ، بدون أية حضارة والذين عندما يكبرون يصبحون جمهورا خاملا وغير مثقف وعرضة لجميع التحريضات الداخلية والخارجية ، والتعليم هو العامل الوحيد الذي يقرب الشعب إلينا ، وواجب فرنسا تصدر طليعة النهض الإسلامية .

فالبرغم من هذا إلا أن المواقف المعارضة هي الغالبة ، فما هي إلا فترة حتى أصبحت البلاد فارغة من العلم فبعد 1883 م . أخذ يفتح أبواب المدارس في وجه أبناء الجزائر لكن هذا التعليم طبعا كان فرنسيا فبعدما طالبت المنظمات الوطنية الجزائرية بوجوب فتح المدارس وجوب إدخال اللغة العربية بصفة رسمية لجانب اللغة الفرنسية لبت السلطات الفرنسية إلى حد ما رغبتهم الأولى بفتح بعض المدارس الجديدة[1] .

لكن رفضت رغبتهم الثانية وهي إدخال اللغة العربية بالمدارس بصفة رسمية في البرامج الدراسية ، لهذا كانت هناك زيادة عدد الجزائريين بالمدارس العامة ولكنها زيادة مضطربة ؛ فقد اعترف الفرنسيون بأنفسهم بضآلة نشر التعليم بين الأطفال الجزائريين وتعللوا بعلل واهية من بينهما عدم توفر المعلمين أو المخصصات المالية أو حتى الأبنية المدرسية أو غيرها ، فهذه كانت للحجج المقدمة من طرف الفرنسيين لعدم نشرهم وتوسيع التعليم.

فالسلطات الفرنسية لم تحارب اللغة العربية والثقافة الإسلامية من المدارس الرسمية التابعة لها فحسب التي كان بها حظ اللغة العربية معدوما في المرحلة الابتدائية وضئيلا جدا بالمرحلة الثانوية بل عملت على محاربة اللغة العربية والتعليم العربي خارج نطاق التعليم الذي يخضع لإشرافها وهو التعليم العربي الحر الذي اعتمد على تمويل الشعب الجزائري من التبرعات العامة حتى لا تتلاشى اللغة العربية ، والدليل على محاربة السلطات الاستعمارية للتعليم العربي وضعها لمراسيم وقوانين ومنع ذلك مثل قانون 1904 م . الذي يمنع كل معلم

[1] عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 94 .

يريد فتح مدرسة عربية دون رخصة ولا يتحصل عليها إلا إذا توفرت فيه شروط قاسية ، وضعت عقوبة لمن يخلف القانون إما بالسجن أو الغرامة.

فالملفت للنظر أن هذا المرسوم جاء به أنه يجوز لنفس السلطات أن تسحب الرخصة لأجل معين أو نهائيا من المعلمين الذين يرتكبون أي عمل من شأنه المساس بالسلوك أو الأخلاق من وجهة النظر الفرنسية طبعا ، فالسلطات الفرنسية وضعت هذا القانون كسلاح بيدها تنشره في وجه كل معلم أو مدير مدرسة يظهر غيرة صادقة على لغته ودينه فيسارعون إلى إغلاق تلك المدرسة فهذا إذا أظهر غيرة على لغته فكيف إذا درسها.

وإما إحالته للمحاكمة بتهمة تعليم اللغة العربية بدون ترخيص أو بطريقة لا ترضي السلطات الفرنسية إذا ما خرج عن الشروط التي اشترطوها به مثل تدريس آيات الجهاد ، فالسلطات الاستعمارية وضعت كل العراقيل في وجه التعليم العربي الحر وقاومته بمختلف الوسائل والقوانين الجائرة التي وضعتها كحجج وأدلة قاطعة لتبرير الموقف ، فالسلطات الفرنسية كانت المسؤولة عن إهمال التعليم العربي الحر بالجزائر بالهد الاستعماري وكذا منع تدريس اللغة العربية فهدفها هو القضاء على كل ما هو عربي حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها[1] .

فالسلطات الفرنسية كانت تقوم بالاهتمام بكل ما هو روماني حتى تبين للجزائريين أن هذه الأرض لها ، ففرنسا حفيدة الرومان وأن هذه الأرض لأجدادها وجاءت لاستعادتها وعملت على إيهام الجزائريين بأن أرضهم ماضيها فرنسي وحاشرها وحتى مستقبلها فالاهتمام بما هو روماني يعود لربط البلاد الفرنسية بتاريخها الماضي ، أما ما هو عربي إسلامي فاعتبرته غير موجود بل عملت على محاربة وإهمال ما كان موجود والدليل في ذلك تلك المؤسسات التي حولتها لغير غرضها ، والبعض صادرتها وربطتها بالإدارة الفرنسية[2] .

---

[1] محمد حسن الفضلاء ، المسيرة الرائدة للتعليم الحر بالجزائر ، ط1 ، الجزائر ، شركة دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع ، 1999 ، ج1 ، ص 18 .

[2] أبو العيد دودو ، مفهوم الثورة الثقافي في الجزائر ، مجلة الثقافة ، العدد 13 ، السنة الثالثة ، مارس 1973 ، ص 51.

فكل ما هو عربي إسلامي في نظر السلطات الاستعمارية يشكل عقبة في طريقها يجب إبعادها لاستكمال طريقها وتنفيذ خططها الاستعمارية .

ب- موقف المعمرين من تعليم الجزائريين :

1- الموقف المعارض:

بدأت المعارضة "الكولون" للتعليم الجزائريين منذ 1850 أي تاريخ صدور المراسيم و القوانين القضائية بتأسيس المدارس للجزائريين لتشتد في العهد الجمهوري الثالث، حيث أعتبرت هذه المعارضة أن تعليم الجزائريين لا يعود بالفائدة للمستعمر بقدر ما يجلب لها الخطر و على هذا الأساس أهملت الحركة التعليمية الفرنسية العنصر الوطني و اهتمت بالمعمرين خاصة بعد أن إزداد نفوذ البلديات بتوسيع المناطق المدنية[1].

ويعلل الأوربيين موقفهم السلبي إتجاه الجزائريين بأنهم شعب لا يريدون التحضر ويجب طردهم الى الصحراء و كلما كان يناقش موضوع تعليم الجزائريين في المجلس في المجالس و الاجتماعان كانت ترتفع أصوات المعارضة و موجات الغضب في صفوف المعمريين فقد حدد بعضم مستوى ودرجة تعليمهم و البعض الآخر رفض هذا التعليم بأكمله لأنه قادران بخلق درجة من التقدم للجزائرين. وقد وصلت درجة عدائهم الى مقاطعة المكاتب العربية التي كانت تتعامل مع الجزائريين وخلاصة ما كان يريده "الكولون" هو لا تأسيس المدارس جديدة و إغلاق المدارس الموجودة وحتى و إن لقت فتكون مهمتها تعليم الجزائريين قراءة و كتابة اللغة الفرنسية الدارجة[2] .

فقد قدم الأوربيين مجموعة من الحجج التي تعارض تعليم الجزائريين منها الحجج العنصرية و التي مفادها أن الجزائري ينتمي الى جنس منحط و دنيء و لا يمكن تغيره لأنه يرفض التقدم وغير قابل للتعليم ومن هذا المنطلق يرفض "الكولون" دمج العنصر العربي مع العنصر الأوربي.

1.أبو العيد دودو ، مفهوم الثورة الثقافي في الجزائر، المرجع السابق ، ص 55 .

2.عبد القادر حلوش، "الكولون الفرنسيون و التعليم القومي في الجزائر"، مجلة العلوم، العدد2،الجزائر، ديسمبر 2002، ص: 16

أما الحجة الطالية فيرى أصحابها بأنه إذا قامت فرنسا بتأسيس مدارس للجزائريين تكون قد ساهمت في خراب البلديات ماديا و تضحى بالمدرسة الفرنسية لصالح المدرسة العربية وكذلك في إفلاس المستعمرة ماليا.

أما الحجج السياسية: أعتمد الاستعماريون على الحجج سند لهم ضد أي تعلم يوجه للسكان و الأعالي في أي بلد خاضع للاستعمار بشتى أنواعه و أشكاله و صورة و ظروفه كالجزائر، وكان الشعور المشترك لدى المعمريين هو أن تعليم الجزائريين يشكل خطورة على سيطرتهم السياسة و الاقتصادية كذلك يعتقد المعمرون أن التعليم الجزائري يؤدي الى خلق أعداد كثيرة من الموظفين يفوق عدد الموظفين المعمرين الموجودين.

فنشر التعليم بين الجزائريين يعني في نظر هؤلاء المعارضين تكوين و تخرج زعماء سياسة و إطارات عسكرية من الشعب الجزائري تقود في النهاية الى الثورة ضد الاحتلال.

2- الموقف المؤيد:

الى جانب المعرضة الشديدة للكولون في أمر تعليم الجزائريين و تثقيفهم كانت عناك مجموعة أخرى من الكولون ترى ضرورة تعليم الجزائريين لتفادي خطرهم و كسب ودهم وولائهم الى فرنسا، فعندما يتعلم الجزائريين بالمدارس الفرنسية يصبحون مساعديين فعالين للكولون الفرنسيين و قد كان الكولون يسمحون بإعطاء التعليم للجزائريين بقدر الذي يتناسب مع مصالحهم و إحتياجاتهم.

وكان الكولون يهدفون من وراء تعليم الجزائريين الى تحقيق غايتين وفائدتين لفرنسا واحدة سياسية و الأخرى إقتصادية، فالفائدة الأولى تكمن في إحتلال فرنسا لمكانة محبوبة تجاه الاسلام، أي إظهار نفسها بمظهر محب و المتعاطف مع المسلمين و الإسلام، أما الفائدة الثاني و هي الاقتصادية، تتمثل في كسب العنصر الوطني وجعل الجزائريين ليسوا رعايا و إنما الوصول كذلك عن طريقهم الى كسب ابناء ملتهم في المناطق الأخرى.

ومن هنا بات واضحا أن قضية تعليم الجزائريين ستبقى معلقة دون حلول أمام تآمر الإدارة الفرنسية في الجزائر مع الكولون ضد العنصر الجزائري و ضد تعليمه و تثقيفه وبتالي تحريره[1] .

3-نتائج السياسة الفرنسية بالجزائر :

1. نتائج قريبة المدى :

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 م . اعتبرت هذه الأخيرة منزوعة السيادة وتابعة للبلد المستعمر وأصبحت كل مؤسساتها ملحقة بالأملاك الفرنسية بما فيها المؤسسات التعليمية التي مثلت امتدادا للمؤسسات العمومية الفرنسية آنذاك ، وتم التصرف فيها حسب هواتهم[2] .

فقد عمل الاستعمار منذ غزوه على محاربة الثقافة واللغة العربية ومحاصرة كل من الزوايا والمدارس وغلق المراكز التعليمية في وجه أبناء الجزائريين حتى تروج فكرة الاستعمار وسط الأجيال الصاعدة ، ولم يضع سياسة تعليمية منظمة لتوعية وتثقيف أبناء الجزائر ما عدا قليلة من أبناء الطبقة الموالية لفرنسا ، قصد إيجاد فرقة تكون لصفها وبجانبها وتعمل كواسطة بالمناصب الإدارية بين الأهالي والسلطات الفرنسية ، كذلك قول أن اللغة العربية هي لغة ميتة ونفت مع اللغات الميتة تبرير لسياستهم التعليمية ودعم المطامح الاستعمارية موهما الرأي العام أن واجب الأمم الراقية انقاض الجزائر من آفة الجهل والأمية وذلك باسم الحقوق الإنسانية.

غير أن الحقيقة التاريخية تبين عكس ذلك تماما فالجزائر لم يستولي عليها الجهل ولم ينعدم بها لا التعليم ولا المدارس طيلة القرن 19 م . فالواقع التاريخي يدحض تلك الأباطيل الكاذبة والتي اتخذتها السلطات الفرنسية كمبرر أمام الرأي العالمي أنها جاءت لتحضر تلك الشعوب المتخلفة فأين هي الحضارة التي نشرتها ؟. بل ما كان موجودا تم القضاء عليه[3] .

1.ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 375.

[2] توفيق زروقي ، النظام التربوي في الجزائر ، محكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 64 .

[3] إبراهيم مياسي ، دور الزوايا في نشر التعليم الأصلي ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان الثورة والمقاومة التحريرية ، الجزائر ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2005 ، ص 309 .

لذلك بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو الشخصية الوطنية وتفكيك بينة المجتمع الجزائري عن طريق محاولات تصفية اللغة العربية والدين بمؤسساته إضافة لنشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية ، فقد نجحت لنوع ما في خلق فئة مثقفة فرنسيا لكنها فشلت في تمسيح المجتمع الجزائري.

فمن نتائج الاحتلال أن حدثت تغيرات عميقة في مختلف الميادين وفيما يخص الجانب التعليمي حرمت البلاد من لغتها وسدت المدارس في وجه أبنائها مما أدى بالعديد إلى الهجرة خارج الوطن .

فأول ما عمد إليه الاستعمار هو مطاردة العلماء وتشريدهم لاعتبارهم المحرض على الجهاد ومحاربة الصليبيين ، فالاستعمار انتهج سياسة تخريبية تجهيلية لأفراد الشعب الجزائري حتى أصبح هناك تخلف تربوي تعليمي فانتشرت بذلك الأمية بين الجزائريين لغياب المؤسسات التعليمية وذلك بغية تسخيرهم لاستبعادهم ووضعهم تحت خدمة المستعمر .

فبعد إهمال المؤسسات التعليمية القائمة على التعليم العربي الحر لم تسمح السلطات الفرنسية بنشر التعليم الفرنسي إلا بمقدار معين ولفئة خاصة قصد خدمة مصالحها الاستعمارية فهناك شهادات فرنسية تثبت إهمال المؤسسات التعليمية وعدم تخصيص أي منها لتعليم الجزائريين والدليل هو قول **رين** : " أن الغزو كان له الأثر إذ بسط يده على العقارات الدولية دون أن يخصص ولا محل واحد للتعليم ... ولم يبق من المكاتب الموجودة سابقا إلا العدد القليل " . وكذلك قول **بولار** : " أن الاستعمار أسند إدارة التصرف بالمساجد إلى أناس بارعين في الكيد فاستخدموا الأموال لمصالحهم الشخصية ..."[1] .

كذلك من نتائج السياسة الفرنسية التعليمية بالجزائر أنها كانت محددة بأهداف محكمة حتى وإن لم تكن معلنة ، ففي أحوالها كانت لخدمة مصالحها الاستعمارية وهي تكوين فئة من الشبان الجزائريين يحملون أفكارا فرنسيا يساهمون في التوسط بين الإدارة الاستعمارية والشعب الجزائري والأسبقية كانت لأبناء الأعيان الموالين لها .

[1] أنيسة بركات ، شذرات ذهبية من الذاكرة الجماعية (نظرة عامة عن تاريخ الجزائر من الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962 ، مجلة الذاكرة ، العدد 08 ، مارس 2007 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 118 .

فلهذا لم تكن هناك نية في تعليم شامل وعام لأبناء الجزائريين حتى وإن كان هذا التعليم بلغة المستعمر فهذه الأمثلة تبين مدى تناقض السياسة الاستعمارية وتذبذبها بين رغبة في تحويل الجزائريين لفرنسيين عن طريق المدرسة ، وبين تخوفها من نتائج التعليم التي يمكن أن تتحول في أيديهم لسلاح يستعملونه لرفع الظلم والاستغلال المسلط عليهم .

فبالنسبة لأبناء الجزائريين وتعليمهم فقد مر بعدة مراحل من الهدم والغلق للمدارس وتضييق الخناق والانحسار ثم بداية مترددة لبناء بعض المدارس التي عمل أبناء الأهالي على تجنبها وأخيرا مطالبة بعض الجزائريين وخاصة المثقفين بفتح المجال لتعليم أبناءهم ، فالتعليم بالجزائر بالعهد الاستعماري عموما عرف ركودا شاملا وانحصاره خاصة بالتعليم الابتدائي إذ لم يصحبه انتعاش في التعليم الثانوي والعالي .

فالواقع أن فرنسا لم تفصل بين السياسة والتعليم وربطت مخططاتها السياسية الاستعمارية بالجزائر أكثر من مرة بتعليم الأهالي الجزائريين لكن هذا نظريا وفي أغلب الأحيان لا يستند إلى الواقع الحقيقي ولا يتماشى مع الأوضاع الحقيقية التي كان الأهالي يعيشونها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مما يؤثر ثقافيا .

إضافة لنتيجة ايجابية تمثلت في الدور الذي لعبته طبقة النخبة التي تكونت تكوينا فرنسيا بالمدارس الفرنسية عملت على تمثيل الجزائر أمام السلطات الفرنسية وعرض بعض القضايا مثل المحافظة على التقاليد العربية واحترام الدين واللغة في الاجتماعات الفرنسية [1] .

وبالنسبة لتعليم البنات المسلمات لم يجد أي اهتمام بأمرهم ويقول توفيق المدني أنه كانت نحو ثلاثة آلاف بنت اللاتي يجدن في الدارس الحكومية مقاعد ولا يتلقين شيئا من العروبة أو علوم الدين ، مما يؤدي بهم للبقاء في حالة الرضا بالجهل والأمية.

فحتى استقلال الجزائر بقيت ظاهرة تدهور التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته جلية وميزة من الميزات الهامة للنظام الاستعماري فتعليم البنات يعطي صورة واضحة عن التعليم الفرنسي بالجزائر فقرار 1850 م . أنشأ 06 مدارس للبنات وارتبط مصيرها مصير التعليم

[1] سعد الله ، أفكار جامحة ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1988م ، ص 80 .

العمومي الفرنسي بالجزائر ففي 1880 م . هبط عدد المدارس للبنات إلى مدرستين تبعا للتطور السلبي الذي عرفه قطاع التعليم خلال فترة الثمانينات من القرن التاسع عشر ، فتعليم البنات اعترضه مشاكل من بينها أن لا يضمن للبنات أي مستقبل لا ماديا ولا معنويا فهذا ما وقف منه الأولياء موقف امتناع إرسال بناتهم للمدارس الفرنسية.

وبالنسبة لإحصائيات عدد المتمدرسين الجزائريين فإنه في عام 1914 م . بلغ التلاميذ 42263 تلميذا أي بنسبة 5 % من عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذين كانوا يقدرون بـ : 850 ألف طفل ، أما عن التعليم الثانوي فلم يتجاوز عدد الجزائريين المسجلين فيه قبل عام 1914 م . سوى 150 طالب بينما لم يتحصل خلال هذه السنة إلا 12 جزائريا على شهادة الليسانس .

فمن بين أسباب قلة حاملي شهادة البكالوريا سنة 1914 م . ما يلي :

- عزف التلاميذ الجزائريين عن الالتحاق بتلك المدارس الفرنسية والتي كانت تبت السموم بدلا من نشر المعرفة الحقيقية .
- معارضة المستوطنين المطلقة للتعليم للجزائريين لتخوفهم من أن يصبحوا متعلمين ويشكلون خطرا على الاستعمار وذلك لأنهم كانوا يريدون إبقاء الأهالي في وضعية الجهل حتى لا يشكلوا خطرا على أسيادهم[1].
- عدم توفير السلطات الفرنسية للأموال الضرورية لإنجاح تميم ومجانية التعليم .

ورغم هذا فإن الجزائريين الذين سجلوا بالمدارس الفرنسية لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي ليس معنى هذا النقص للذكاء الجزائري بل رغبة فرنسا في تجهيلهم ليسهل عليها استعبادهم وهذا ما يطلبه المعمرون ، فالتعليم الثانوي لم تتح الفرص إلا للمحظوظين مثل أبناء القياد الموالين لفرنسا وحتى التعليم العالي ، فكانت تدرس هذه الفئة نظرا لحاجة

[1] أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، الجزائر ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر ، 2010م ، ص 376.

الاستعمار لها وهكذا حرمت أجيال من التعليم بالمدارس من بداية الاحتلال حتى نهايته فكانت هذه الأجيال ضحية الاستعمار والاستدمار[1] .

فتعليم المسلمين أصبح يختلف عن السابق حيث لم يكن آلاف الأطفال يجدون أماكن لهم بالمدارس إلا فئة نادرة ، فالمحظوظ فقط من يجد مكانا بالمدرسة العربية الحديثة أو الزاوية لتلق بها علوم آبائه الأولين لذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين بشكل ملحوظ فبعد الحرب العالمية الأولى كانت نسبة 90 % ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن أسباب ارتفاع نسبة الأمية بالجزائر ما يلي[2] :

- إبطال عمل المؤسسات التعليمية التي كانت قائمة من طرف الفرنسيين .
- معارضة المعمرين الدائمة للتعليم وفتح المدارس .
- أثر الحرب العالمية الأولى على التعليم بالجزائر وعلى تطور التعليم الحكومي الوطني فقد واجه التعليم أزمة نتيجة التجنيد الإجباري لبعض الطلبة بالجيش الفرنسي وبعضهم ترك المدارس للعمل في مجالات .
- ارتفاع الأجور الناتجة عن ندرة اليد العاملة مما أدى لترك معظم الجزائريين للمنشآت التعليمية الرسمية ونتج عن ذلك توقف الجهود والتي كانت قد بذلت بالأعوام السابقة للحرب من أجل النهوض بالتعليم الحكومي الوطني لذلك لم تقم إدارة الاحتلال بأية أعمال جديدة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

2. نتائج بعيدة المدى :

لقد سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر 1830 م . لمحو جميع آثار الثقافة العربية الإسلامية وطمس معالم الحضارة لتحطيم الكيان الثقافي عموما والعلمي خصوصا للشخصية الجزائرية ومن أجل ذلك عملت إتباع سياسة تعليمية تجهيلية بالجزائر بدأتها بالقضاء أولا على المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة ومراقبة ما تبقى منها ومطاردة العلماء مما أدى

[1] أحمد توفيق المدني ، المرجع نفسه ، ص 76 .

[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، دراسات في تاريخ الجزائر ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2001 ، ص 97 .

لهجرة التلاميذ ، وحصر التعليم الفرنسي في فئة قليلة بغية المصالح الاستعمارية ، من أجل أن يضلوا لها الجو لقيادة الغزو الثقافي وذلك لتحويل الجزائر لقطعة فرنسية فعملت على :

- محاربة اللغة العربية ومحاربة التعليم بجميع مراحله .
- اعتبار اللغة العربية لغة ميتة وأجنبية بالجزائر ولا تصلح للحضارة
- محاربة وتشويه تاريخ الجزائر في ظل العروبة والإسلام .

فهدف فرنسا هو قطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا وإبعادها عن انتمائها الحضاري للأمة الإسلامية فسياسة فرنسا التعليمية الشاكلة التي طبقتها بالجزائر لم تقتصر على ميدان التعليم فقط بمختلف مراحله من مناهج ونظم وكتب ولغة للتدريس وإدارة تعليمية فحسب بل شملت كمل مجالات الحياة الأخرى فعلى هذا الأساس بدأت الإدارة الفرنسية بإزالة اللغة العربية من المدارس الابتدائية والثانوية أما بالنسبة لتعليم اللغة العربية بالدارسات العليا فلم يكن تثقيفيا بل كان لتحضير الإداريين .

فنتيجة لمحاربة الاحتلال للتعليم بالجزائر وحصر التعليم الفرنسي في مجال معين سادت الأمية بين المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال ، فحتى سنة 1954 م . أي بعد قرن وربع من الاحتلال كانت نسبة الأميين من الرجال 94.9 % وبين النساء 98.4 % فالاستعمار أسند للمدرسة مهمة نشر نوع من التعليم الفرنسي الذي يخدم بالأساس هدفها الاستعماري ، ويعمل على تحويل المجتمع الجزائري على المدى البعيد من مجتمع مناهض للاستعمار[1] .

إلى مجتمع راض بالوضع الاستعماري ، لكن الواقع عكس ذلك فرفض الجزائريين للاحتلال بدأ منذ البداية بتلك المقاومات الشعبية ، ورفض المدرسة الفرنسية وضع الأولياء أبناءهم من الذهاب إليها فالنظام التعليمي الاستعماري كان قائما على الإقصاء الجماعي وتجسد ذلك في انخفاض معدل التمدرس وهذا ما نتج عنه انخفاض نسبة تواجد التلاميذ الجزائريين بالمؤسسات التعليمية ، فلم يتوقف الطابع الإقصائي للجزائريين في وضع الحدود

[1] جيلالي صاري ، هجرة الجزائريين نحو أوربا ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، سلسة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 ، ص 25 – 30 .

أمام تمدرسهم بل امتد لإقامة تمييز بين تمدرس الجزائريين والأوروبيين وهذا بقرار العمل بنظامين مختلفين : نظام خاص بالأوروبيين والآخر خاص بالأهالي ، أما الوظيفة الاندماجية لهذا التعليم فقد كانت موجهة لجعل عملية الانتقاء والإقصاء بين الأهالي والأوروبيين تنتج نخبة موجهة للقيام بدور وسيط لدى السلطات الاستعمارية وليس لتحسين مستواهم المعيشي والثقافي بل لتدعيم السيطرة الاستعمارية وتطلبت هذه الوظيفة إعطاء الأسبقية لتعليم اللغة الفرنسية ووضع قيود لنشر اللغة العربية .

ففرنسا ذهبت بعيدا في سياستها التجهيلية إدراكا منها أن الأمية هي العامل الأساسي لتكريس بقاءها بالجزائر ، فقد شهدت الجزائر إبان فترة الاحتلال جفافا ثقافيا وعلميا وذلك سعيا لتجهيل الشعب الجزائري من خلال تحطيم هويته الوطنية وذلك عن طريق منع التعليم العربي الحر والاستيلاء على مراكزه .

فرفض المعمرين للمدرسة الفرنسية ورفض الشعب الجزائري لها جعلها مدرسة غير شعبية طيلة العهد الاستعماري واقتصر تأثيرها على فئة معينة من الأهالي فهي ظاهرة اعتبرها بعض المصلحين السلفيين نعمة على المجتمع الجزائري لأن المدرسة الفرنسية لم تلق رواجا وبالتالي كان تأثيرها محدودا فالتعليم الفرنسي طيلة العهد الاستعماري كان يتماشى مع الواقع الديمغرافي ولا يساير احتياجات البلاد الاجتماعية والثقافية فقد كانت حاجة المجتمع آنذاك كبيرة وبقدر ذلك تضاءلت الانجازات التعليمية ولم تتطور بالنسبة لاحتياجات الأهالي وبالنسبة للمعمرين فكانت تتطور حسب احتياجاتهم[1] .

ففترة الدراسة التي تمثل في نهاية القرن 19 م . وبداية القرن 20 م . هي مرحلة بالغة الأهمية فهي تتميز بأزمة عميقة في الجانب التعليمي للجزائر فانهيار النظام التربوي والديني السابق انهيارا جزئيا وإقامة جهاز استعماري تربوي يكبح نفسه تلقائيا يقود إلى سياق مثلث يقوم على تجهيل جماعي وتحول جزئي محافظ وبروز طبقة النخبة المثقفة ثقافة فرنسية يتنازعهم الغرب الذي يفرض نفسه بنجاحه المادي[2] .

---

[1] جيلالي صاري ، هجرة الجزائريين نحو أوربا ، المرجع السابق ، ص 30 – 35 .

[2] عبد القادر جغلول ، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر ، تر : سليم قسطون ، ط1 ، لبنان ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1984 ، ص 6 .

فالتعليم تميز بالعهد الاستعماري بسياسة التخريب والتجهيل الرامية إلى سحق الجزائر وهويتها العربية ، فقد وضع الفرنسيون كل ما خطر ببال مستعمر استيطاني غاشم لتحقيق أهدافه فمنذ الاحتلال إلى غاية قرن وربع أغلقوا أكثر من 100 مدرسة.وللغة العربية عوملت كأنها أجنبية ببلادها حتى يتسنى للشعب الجزائري أن ينسى لغته ظنا منها أنها ستعمل على استئصال لغة آبائه وأجداده.

تجلت سياسة فرنسا التعليمية بالجزائر طيلة الليل الاستعماري في :

- طمس معالم الشخصية الوطنية وشد الخناق على الدين الإسلامي واللغة العربية التي اعتبرت لغة أجنبية .
- تهميش الثقافة المحلية وذلك بالقضاء على التعليم العربي التقليدي وغلق مؤسساته وتهجير معلميه والاستيلاء على الأوقاف التي كانت تموله .
- تبدليه بتعليم فرنسي الذي كان يمثل على أرض الواقع نظامين تعليميين واحد مطبق به البرامج والأساليب الفرنسية موجه خاصة لأبناء الكولون ، وفئة قليلة جدا من المحظوظين الجزائريين لكونهم أعوان الفرنسيين ، والنظام الآخر والخاص بالأهالي والذي يحدد سياسة الجهل والأمية .

فقد نتج عن هذه السياسة انتشار الجهل والأمية والإفراط عن الدين والجمود الفكري ، حيث أدت بالتعليم إلى أدنى مستواه بالإضافة إلى ظهور فئة من الجزائريين المنخرطين في المدارس الفرنسية تطالب بسياسة الإدماج[1]

فمن بين النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة الفرنسية التعليمية ما يلي :

- اتساع نسبة الأمية بين الجزائريين نتيجة لنقص الفاحش لنسبة المتعلمين .
- وجود تفاوتات خطيرة بين النمو السكاني ونقص التعليم مما ساعد بزيادة الأمية .
- ضعف التعليم الفني والتقني للجزائريين بالنسبة للتعليم العام .

[1] آسيا بلحسين رحوي ، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي ، المرجع السابق ، ص 77 .

- نقص الإمكانيات المادية والتجهيزات الدراسية للجزائريين مما يوفر ظروفا ملائمة للتوسع في التعليم أو زيادة فعاليته وتحسين مستواه .
- تدهور اللغة العربية بالبلاد بسبب حرب الإدارة الاستعمارية على الثقافة والتعليم والمساجد .
- طمس وتشويه الذاكرة الجماعية والذوق اللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني والإسلامي وإفساد لغة التخاطب .
- تدهور واقع ومكانة اللغة العربية واستفحال الأمية والجهل وسادت لغة المستعمر بالمقابل وثقافته فلولا الجهود مثل جمعية العلماء المسلمين التي مثلت ضمير الأمة وكيانها وشخصيتها لانطمست مقومات الشخصية الجزائرية فهدف فرنسا منذ البداية وضع سياسة تعليمية تخدم مصالحها آنذاك وفيما بعد.

كما كان للسياسة التعليمية أثر على أصحاب المهن الحرة بالجزائر نتيجة الأوضاع التعليمية البيئية التي تظهر بوضوح في ضآلة عدد أصحاب الثقافات العالية والمهن الحرة بين الجزائريين فالإحصاءات الرسمية لعدد الجزائريين من أصحاب المهن الحرة لسنة 1949 م . تبين أنه كان 82 طبيبا جزائريا من مجموع 1559 أي بنسبة 5.2 % و35 صيدليا جزائريا من مجموع 506 بنسبة 6.9 % مقارنة بعدد الأوروبيين في نفس الحرف كما أن معظم هؤلاء الجزائريين المثقفين قد تحصلوا على الشهادات المهنية المذكورة بعد دراسات قاموا بها خارج القطر الجزائري وعلى نفقاتهم الخاصة[1].

فالغزو الثقافي هو سلاح من أسلحة الغزو السياسي فقد وقفت اللغة الفرنسية في القرن 19 م . في غزو ميادين الحضارة والدليل في ذلك مشكلة التعريب التي طرحت لاستكمال الاستقلال السياسي فقد كان هناك ازدواجية في اللغة وكانت بدورها مقسمة لأقسام : كالازدواجية العامة التي اقتصرت على قطاع معين من المجتمع الجزائري وشملت معظم

[1] وهيبة حموش ، السياسة التربوية في الجزائر في إطار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من 1962 – 1976 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فلسفة التربية ، 2007 – 2008 ، غير مطبوعة ، مكتبة المدرسة العليا للأساتذة آداب وعلوم إنسانية بوزريعة ، TH 230 ، ص 25 .

مجالات الحياة الحيوية كالتعليم بجميع مراحله وفروعه ،والازدواجية الخاصة باستعمال اللغة الأجنبية في قطاع معين دون آخر كأن تستعمل في التعليم دون الإدارة أو في التعليم العالي دون الابتدائي والثانوي أو فروع التعليم التقني دون فروع التعليم العام[1] .

فسبب هذه الازدواجية في اللغة طرحت قضية التعريب واعتبرت استكمالا ثوريا لاسترجاع سيادة الجزائر الشاملة ، فالجزائر عانت من الاستعمار الفرنسي طويلا همه الوحيد غرس قيم التفرقة والتغريب والتبعية لهذا كانت اللغة والسلاح ذو حيدن لإقامة مشروعه الاستعماري[2].

مثلت فترة ما بين 1830 – 1870 م . صدام بين حضارتين متناقضتين بين الجزائر وفرنسا بحيث حاولت إدارة الاحتلال استعمال التعليم كوسيلة لإخضاع الجزائريين بإحداثها لمؤسسات تعليمية بموجب مراسيم أصدرتها لدعوة الجزائريين للالتحاق بالتعليم الفرنسي أما سنة 1870 م . فمثلت انهيار المؤسسات التعليمية التي أنشأتها النظام الإمبراطوري ومجيء الحكم المدني الذي دعمه المعمرون لتعليم الجزائريين لخدمة مصالحهم الاستعمارية[3] بالتعليم الفلاحي أما التعليم العمومي فصدرت في حقه بعض المراسيم والمناشير من طرف بعض الجمهوريين كجول فيري لإجبارية التعليم ومجانيته لكنه لقي معارضة من المعمرين أما التعليم العربي الحر فشدد عليه الخناق وصدرت بحقه كذلك مراسيم تمنع فتح مدرسة عربية دون رخصة .

فالمدرسة الفرنسية أرادت أن تجلب الجزائريين لها وللثقافة الفرنسية وبالتالي لقضية الاستعمار لكن بمعارضة المعمرين وضعف الوسائل ورفض المسلمين إرسال أولادهم للمدارس الفرنسية وهذا من الأمور التي تفسر الهشاشة والفشل لهذه السياسة المدرسية[4] .

---

[1] أحمد بن نعمان ، الهوية الوطنية ، الحقائق والمغالطات ، الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع ، د ت ، ص 88 – 104 .

[2] أحمد ناشف ، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي ، مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص 07 .

[3] خثير لخضر ، ملف حول التعليم في الجزائر 1830 – 1870 ، جمع وتقديم النصوص الرسمية ، مذكرة تمهيدية لتحضير شهادة الماجستير ، مطبوعة ، 1993 – 1994 ، جامعة الجزائر ، ص 05 .

[4] محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ، تر : محمد معراجي ، الجزائر ، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال ، 2008 ، ص 183 .

خاتمة

خاتمة:

من خلال العرض والتحليل لموضوع البحث: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، توصلنا الى جملة من النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- أن معالجة موضوع السياسة التعليمية الفرنسية يعني بالضرورة ممتابعة أثار ونتائج هذه السياسة عن الواقع الجزائري
- أن هذه السياسة كانت تهدف الى تحطيم الشعب الجزائري إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا.
- أن هذه السياسة شملت المعمرين دون الجزائريين.
- أن نسبة التعليم الجزائريين كانت ضئيلة وضعيفة مقارنة مع المعمرين.
- أن ضعف المستوى التعليم المعطى لهم مع معارضة الكولون لهم.
- أن الموقف الوطني المتردد إزاء هذه السياسة و الرافض لها أحيانا.
- بعد التعليم الفرنسي عن البيئة الإسلامية و العربية التي كان يعيش فيها الجزائريون.
- استخدم التعليم في الجزائر لخدمة الاستعمار و تثبيت ركائزه.

ومنه نخرج بخلاصة عامة أن سياسة فرنسا التعليمية كانت فاشلة أكثر من ماهي ناجحة.

قائمة

المصادر

والمراجع

- قائمة المصادر و المراجع :

- قائمة المصادر :

1. آجرون شارل روبير : تاريخ الجزائر المعاصر ، تر ، عيسى عصفور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987م.

2. آجرون شارل روبير : المسلمون الجزائريون و فرنسا ، (1871 – 1919) ، تر، حاج مسعود آ. بكلي ، ج 1 ، دار الرائد للكتاب , الجزائر ، 2007م.

3. الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة و المجتمع ، تر : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر ,1983م

4. الجيلالي عبد الرحمن : تاريخ الجزائر العام ، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 1993م.

5. حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، دط ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2005م.

6. الصديق محمد الصالح : كيف ننسى وهذه جرائمهم ؟ ، دار هومة ، الجزائر, 2009م.

7. عباس فرحات : ليل الإستعمار ، ترجمة أبوبكر حال ، منشورات الجزائر للكتب ، الجزائر,2011م.

8. الفضلاء محمد حسن : المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر ، ط 1، ج 1 ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ,الجزائر، 1999.

9. قداش محفوظ : جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ، تر : محمد لعراجي ، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر ، 2008.

10. مدني أحمد توفيق : كتاب الجزائر ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 2010م.

11. مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة ,تقديم و تحقيق و ترجمة الزبيري محمد العربي ، ط 2 ، ش و للنشر و التوزيع ، الجزائر 1981.

- قائمة المراجع بالعربية :

1. بركات أنيسة: محاضرات ودراسات تاريخية و أدبية حول الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د.ب ، 1995م.

2. بزيان سعدي : النشاط التبشيري و للكاردينال لافيرجي في الجزائر 1967م – 1892م ، دار الشرق للنشر و التوزيع , الجزائر ، 2009م.

3. بقطاش خديجة : الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ، 1830م– 1871م ، منشورات دحلب ,الجزائر , 2007م.

4. بن رحال الزبير : الإمام ع الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية و الفكرية (1889م – 1940م) ، دار الهدى , الجزائر ، 2009م.

5. بن نعمان أحمد : الهوية الوطنية ، الحقائق و المغالطات ، دار الأمة للطباعة و النشر و الترجمة و التوزيع ، الجزائر ، 1996م.

6. بن نعمان أحمد : فرنسا و الأطروحة البربرية ، الخلفيات.الأهداف – الوسائل – البدائل – ط 2 ، دار الامة , الجزائر، 2007م.

7. بوخاوش سعيد : الإستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر ، دار تفليت ، الجزائر ، 2013.

8. بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 – 1930) و انعكاساتها على المغرب العربي , دار الحكمة للنشر ، الجزائر, 2010م.

9. بوعزيز يحي : المساجد العتيقة في الغرب الجزائري ، منشورات ANEP , الجزائر ، 2002م.

10. بوعزيز يحي : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر، 2009م.

11. بوعزيز يحي :أعلام الفكر و الثقافة في الجزائر الوسطى ، ج 1 , عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009م.

12. تركي رابح : عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ، منشورات ANEP ، الجزائر, 2001م.

13. تركي رابح : التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931 – 1956 ، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية ، ط 2 ، (ش.و.ن.ت) ، الجزائر , 1981.

14. جغلول ع القادر : الإستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر ، تر : سليم قسطون ، ط 1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان ، 1984.

15. حلوش عبد القادر : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الامة ، الجزائر, 1999.

16. خليفي عبد القادر : محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 – 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 .

17. خيثر ع النور و آخرون : منطلقات و أسس الحركة الوطنية الج 1830 – 1954 , ط خ سلسلة المشاريع الوطنية للبحث , منشورات المركز الوطني للدراسات , الجزائر, 2006.

18. دسوقي ناهد إبراهيم : دراسات في تاريخ الجزائر, منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001.

19. رابح لونيسي : تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989 ، ط 1 , ج 1 ،الجزائر، دار المعرفة ، د ت).

20. زروقي توفيق : النظام التربوي في الجزائر (محاكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي) ، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر، 2008.

21. زوزو عبد الحميد : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر , 1984.

22. سامعي إسماعيل : معالم الحضارة العربية الإسلامية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2013.

23. سعد الله أبو القاسم : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , الجزائر ، 1983.

24. سعد الله أبو القاسم : أفكار جامحة ، المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر، 1988.

25. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 ، ط 6 ، الجزائر ، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

26. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، ط 6 ، دار البصائر، الجزائر ، 2008.

27. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي (1500 – 1830) ، ج 1 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ت.

28. سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الإحتلال ، معهد البحوث و الدراسات العربية , القاهرة ، 1980.

29. سعيدوني ناصر الدين : دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) ، ج1 ، الجزائر ، 1983).

30. صاري جيلالي : هجرة الجزائريين نحو أوربا ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007.

31. طرشون نادية : الهجرة نحو المشرق الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، (منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954).

32. طمار محمد : تاريخ الأدب الجزائري ، تقييم : ع الجليل مرتاض ، ط 2 ، سلسلة الدراسات، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.

33. عمامرة رابح تركي : التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931 – 1956 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر, 1975.

34. عمامرة رابح تركي : عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر, عالم المعرفة و النشر , الجزائر , 2009.

35. عميراوي أحميدة : من تاريخ الجزائر الحديث ، ط 2 ، دار الهدى ، عين مليلة ، Alg ، 2009.

36. عوض صالح : معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر 1830 – 1962 ، دراسة تحليلية ، ج 1 , الجزائر ، 1989.

37. فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر , 2002.

38. قنان جمال : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر, 1994.

39. مريوش أحمد : الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين.

40. مياسي إبراهيم : دور الزوايا في نشر التعليم الأصلي ، أعمال الوطني الأول و الثاني حول دور الزوايا إبان الثورة و المقاومة التحريرية الجزائر ، منشورات وزارة المجاهدين، 2005.

41. مياسي إبراهيم : لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر , 2007.

42. ناشف أحمد : تعريب التعليم في الجزائريين الطرح العرقي و الطرح الإديولوجي ، مؤسسة كنوز االحكمة، الجزائر ,2011.

43. هشماوي مصطفى : جذور ثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ،الجزائر , 2010.

44. هلال عمار : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1962) , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 1995.

المجلات و المقالات :

1. بن باديس ع الحميد : الثورة التعليمية ، مجلة الشهاب ، العدد 16 ، دار الغرب .

2. حلوش عبد القادر : " الكولون الفرنسيون و التعليم القومي في الجزائر " ، مجلة العلوم العدد 2 ، الجزائر ، ديسمبر 2002.

3. حمد المشهراني مؤيد محمود : مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، مجلد 5 ، العدد 16 أفريل 2013.

4. خليفي عبد القادر : السياسة التعليمية الإستعمارية في الجزائر ، مجلة شهاب العدد 3 ، السنة الثالثة ، الجزائر ، 2004.

5. دودو أبو العيد : مفهوم الثورة الثقافية في الجزائر ، مجلة الثقافة ، العدد 13 ، السنة الثالثة، مارس 1973.

6. عمامرة رابح تركي : مجلة الشهاب عبد الحميد بن باديس ، مجلة الذاكرة ، العدد 5 أوت 1998.

7. لونيسي إبراهيم : أوضاع التعليم في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر ، مجلة المصادر ، العدد 19 ، السداسي الأول ، 2009.

8. الميلي محمد مبارك : التعليم العربي الإسلامي بالجزائر محاولة القضاء عليه ، مجلة البصائر، العدد 90.

9. مريوش أحمد : موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الإحتلال ، مجلة حولية المؤرخ ، السداسي الثاني ، 2010 ، مجلة دورية ، إصدار إتحاد المؤرخين الجزائريين.

10. مسعود العيد : حركة التعليم في الجزائر ، مجلة سيرتا ، العدد 3 ، 1980.

11. مهساس أحمد : التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الطبقة الإستعمارية ، مجلة الثقافة، العدد 685.

الرسائل و الاطروحات الجامعية :

1. بن حامد سعدي : الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وقضايا عصره 1889 – 1965 ، مذكرة ماجستير إشراف حباسي مشاوش ، 2005 – 2006 مكتبة الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.

2. جفال سامية : منهجية التغيير عند عبد الحميد بن باديس ، مذكرة ماجستير ، مطبوعة ، قسنطينة 2001 ، مكتبة البحث و الدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

3. حموش وهيبة : السياسة التربوية في الجزائر في إطار التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية عن 1962 – 1976 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فلسفة التربية، 2007 – 2008 ، مكتبة المدرسة العليا للأساتذة أداب وعلوم إنسانية بوزريعة.

4. خليل كمال : المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس و التطور ، مذكرة نيل شهادة ماجيتير ، 1951.

5. خيثر لخظر : ملف حول التعليم في الجزائر 1830 – 1870 . جمع وتقديم النصوص الرسمية ، مذكرة تمهيدية لتحضير شهادة الماجستير ، مطبوعة ، 1993 – 1994 ، جامعة الجزائر.

6. غولي نور الدين : التعليم العربي في الجزائر مابين 1850 – 1900 ، مذكرة السنة التمهيدية ماجستر إشراف جمال قنان ، 1984 – 1985 مكتبة الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.

7. قريتلي حميد : البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1907 . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، إشراف الغالي غربي ، جامعة الجزائر2 ، 2009– 2010.

- قائمة المراجع بالأجنبية:

1. Eliaononstonarndje l'enseinement indigéne en Alger on cons de la colonisation 1832 – 1962 .

2. Fammy collonan , Instituteurs algériens 1883 – 1939 (Alger ; 1975).

3. L’Algérie contemporaine, livre imprimé sur instruction du Roger Léonard, gouverneur général d’Algérie, molouma imprimeur, Alger, 1954.

املاحوه

التعليم الفرنسي في الجنوب الجزائري

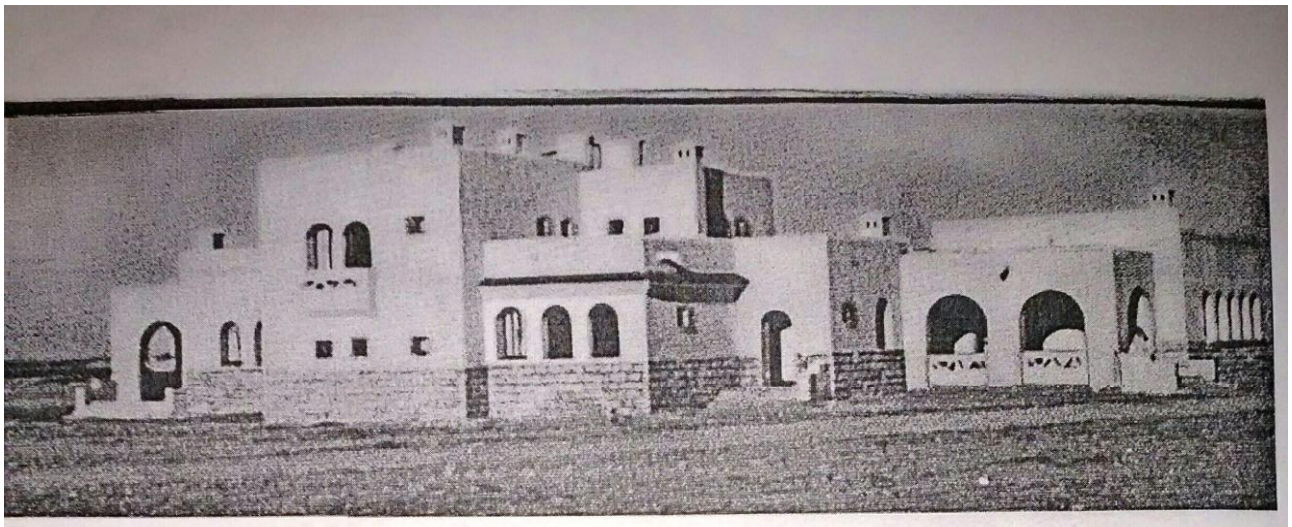

École de Ksar-El-Hirane (Sud).

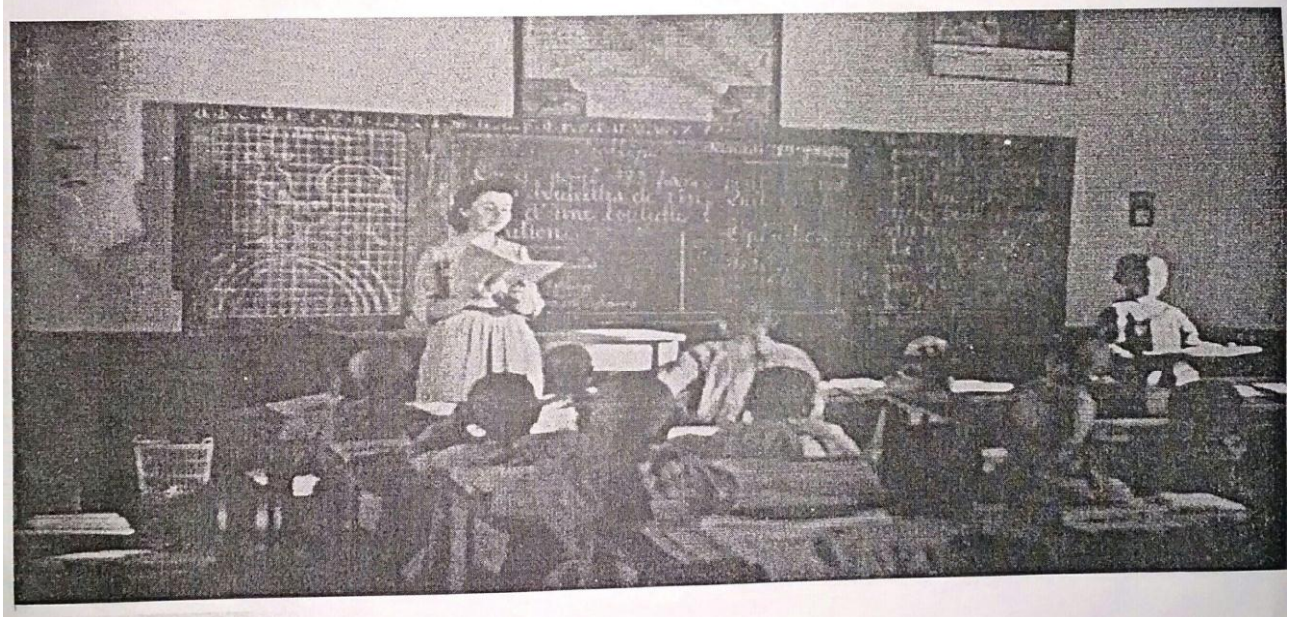

Classe dans le Sud.

Roger Léonard, L`Algérie contemporaine , op.cit., p173.

الدخول المدرسي لمدينة الجزائر موسم 1954

Roger Léonard, L`Algérie contemporaine , coulonne S.A. imprimeur , Alger, 1954,p166.

مقال الشيخ محمد البشير الابراهيمي حول موقف الادارة الاستعمارية من التعليم العربي الحر.

العدد ٦٥ - السنة الثانية من السلسلة الثانية — ثمن النسخة ٢٠ فرنكا

البصائر

لسان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

شعارها العروبة والاسلام

المدير المسؤول وصاحب الامتياز ورئيس التحرير: محمد البشير الابراهيمي

عنوان الجريدة ١٢ نهج پومپي رقم التلفون ٢٧٨-١٧ الحساب الجاري ٥٣٩-٧٣ السجل التجاري ٧١٢٤

« EL-BASSAÏR »
Journal hebdomadaire
Directeur-Gérant : TALEB BACHIR
12, Rue Pompée — ALGER
Téléph. : 278-17
C.C.P. 539-73 R.C. Alger 7124

من أدب القرآن

« أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أمن يمشي سويا على صراط مستقيم »

يوم الاثنين ٢ ربيع الثاني عام ١٣٦٨ هـ || تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع || الموافق ليوم ٣١ جانفي سنة ١٩٤٩ م

التعليم العربي والحكومة

(١)

بقلم محمد البشير الابراهيمي

كل الوسائل التي تتذرع بها حكومة الجزائر لمقاومة التعليم العربي هي : اما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة ولأسباب متنوعة . واما قرارات ادارية فردية مصدرها الجزائر ، ومبناها على ايعازات بوليسية توحيها الروح الاستعمارية . والنوع الأول غالبه عام مطلق يشمل كل تعليم حر لم تباشره الحكومة ، بأية لغة كان ، ومن أية جمعية صدر . والثاني خاص بنا معشر المسلمين ، مصبوب علينا وحدنا ، موضوع بالقصد الباشر للتضييق على لغتنا ودينا . وقد كثر هذا النوع وتوالد حتى أصبح بعضه ينسى بعضه عند المنفذين مع اجتهادهم وحرصهم . وكلما زادت الأمة اقبالا على تعلم لغتها ودينها - زادت الحكومة في القيد تضييقا ، حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربي . ولكنها تضع القرارات وتسكت ، لتكون عند تنفيذها قديمة عتيقة ، ومن (صنع الأوائل). والعتيق أصل من أصول الحسن والاستكرام ، وصنع الأوائل موضع للاعتبار والاحترام .

كلا النوعين شر على التعليم العربي وبلاء وارهاق وتضييق . أما القرارات فانها لم توضع الا لذلك ، ولم تركب موادها الا للاهلاك . لأنها صادرة عن نفوس متشبعة بالاستعمار القائم ، حتى ان الدولة المؤقتة التي تشكلت بالجزائر سنة ١٩٤٣ لم تسمنا - وهي في أشد اوقاتها ضيقا وحرجا - فزادت في حبل تلك القرارات طاقة ، ليس للمدارس بها طاقة . وأما القوانين فان شارعها واضعها لم يراع فيها وضعية الأمة الجزائرية ولا موضع تعليم العربية من دينها، ولا تشك في أنه لم يتصور ذلك في ذهنه ، ولم يخطر له على بال . وانما لاحظ حين الوضع - شأن المشرعين وواضعي القوانين - الحالة الغالبة وهي حالة أمته الافرنسية . لا حظ تعليما حرا في أمة حرة ، ذات حقوق مقررة ، وقوانين محترمة ، وحرية للفرد والجماعة مكفولة . فاذا وسع فذلك ما تقتضيه الحرية ، واذا ضيق فلأن التعليم الحر في نظره يعد افتياتا على الحكومة التي تكفلت بالتعليم قبل الخبز والماء . والأمة الافرنسية لا تحتاج الى هذا النوع الذي نسميه التعليم الحر أو التعليم الشعبي لا سيما في قسمه الابتدائي . لأن التعليم عندها اجباري الزامي للذكور والاناث ، وتقوم به الحكومة مجانا ، فما حاجتها الى جمعية أو مكتب للتعليم الابتدائي ؟ ولم يبق خارجا عن دائرة الالزام والوجوب الا التعليم الديني ، والتعليم الثانوي والعالي . والنوعان الأخيران لا يتناولهما قانون ، لأن طلابهما كبار وأحرار . والنوع الأول تمارسه الهيآت الدينية أو الكنائسية . وهو الذي يمكن أن يمسه القانون اللايكي بالتضييق ، ولكننا نرى الحكومات هنا وفي فرنسا تعطف عليه ، وتعينه أدبيا بالتسهيل والتيسير ، وماديا بالمال والهبات العقارية ، وأنف اللايكية راغم . أما ان جاوز هذا التعليم البحر للتبشير والتنصير ، فالحكومة الجزائرية تصبح له هي المولى وهي النصير .

أما نحن فان حالتنا تناقض حالة الأمة الافرنسية مناقضة تامة في جميع تلك الخصائص التي لاحظها مشرع تلك القوانين وبنى عليها أحكامه : ديننا مخالف لدينها تعلما وعلما وعملا ، ولساننا مخالف للسانها وضعا ونطقا وكتابة ، وطبيعتنا العامة مخالفة لطبيعتها ، وأوضاعنا مباينة لأوضاعها ، وليست لنا حقوق مقررة ، ولا نساس بقوانين قارة ، وليست لنا حرية في الحياة مكفولة ، ولا تعليم الزامي . وللمتحكمين فينا قصد مصمم في القضاء على ديننا ولغتنا ، وفي بقائنا على الجهل والأمية ، وفي حرماننا من جميع أنواع العلم الذي مفتاحه التعلم . بدليل أن الحكومة الاستعمارية لم تنشأ - ولا أقول لم تستطع - أن تعلم منا في قرن وخمس قرن تعليما ابتدائيا أبتر الا أقل من العشر ممن هم في سن التعليم ، ولم تشأ أن تخلط أبناءها بأبنائنا فيه ، لتقيم الدليل الواضح الفاضح ، على أن تعليمها لأبنائنا تعليم ناقص .

اذا كانت تلك حالتهم ، وهذه حالتنا ، وهذه مسافة التباين بيننا وبينهم ، فكيف يصح عند العقلاء أن يجرى علينا في التعليم الحر قانون واحد ، وهو عندهم نافلة ، وهو عندنا من أوكد الفروض ؟ وكيف يراد منا أن نذعن لذلك القانون الذي لم نخطر - بوضعيتنا الشاذة - على بال شارعه ؟ وكيف تلزمنا هذه الحكومة الاستعمارية بأن نبني أمرا على غير مضارعه ؟ وبأية وسيلة نتوسل الى تعليم أبنائنا دينهم الحافظ لأخلاقهم ، ولغتهم الحافظة لدينهم ؟ اذا لم نعتمد على جهودنا الخاصة ، وعلى ما هدانا اليه العصر من نظم وجمعيات .

وافرض أن رجلا افرنسيا فتح مكتبا حرا للتعليم الابتدائي ، فهل تظن أن الحكومة تعارض أو تعاكس أو تعطل أو تعامله بأقل من القليل مما تعاملنا به ؟ تقول الحكومة - هنا - ان الافرنسي مهذب لا يدوس القوانين ، ومنها طلب الرخصة ولا يأنف منها كما تأنفون . ونقول نحن - هنا - لا لا . ولكن الافرنسي حر عزيز لا يستطيع كوميسار أن يقهره ، ولا بوليس أن يقهره ، ولا حاكم أن يحتقره ، ولا هم جيعا أن يأطلوه أو يعطلوه . فاذا طلب الرخصة صباحا ، فانه يعطاها مساء . أما المسلم فانه يقدم طلب الرخصة الى أصغر مكلف فيدخل به في بحر من الاجراءات لا ساحل له حتى يفرغ جيبه وتحفى قدماه ويكل ذهنه ، زيادة على السخرية والاحتقار . فاذا قدر لذلك الطلب أن يخرج من مكتب الصغير ، الى مكتب الكبير تجددت الاجراءات ، وتعددت التحريات ، وكثرت المراجعات ، وانفتح للصغير باب الاعتذار ، وانسد للطالب أفق الانتظار ، حتى يمل ويأس . والمحظوظ هو الذي يحصل على الرخصة في سنة ، وما المحظوظ الا من قامت الشواهد على اخلاصه للحكومة ، وأثبت الفحص الاداري براءته من العيوب صغيرها وكبيرها وأكبرها أن فيه وسما من جمعية العلماء ونسبة اليها ، أو أنه يحمل فكرتها الاصلاحية . وأصغرها أن يكون اشترك في جمعية علمية ، أو حضر في حفل أدبي ، أو استمع لنشيد قومي ، أو انتسب الى حركة سياسية . فكل هذا مما يسجل في الصحائف ، وكل هذا مما يوجب لصاحبه الحرمان من رخصة التعليم . أضف الى ذلك أن كل طالب للرخصة تصك أذنيه من أول موظف مكلف هذه الجملة (احذر أن تفتح المكتب قبل أن تأتيك الرخصة) وهو يعلم أنها لا تأتي . فقدر - أنت - أن هذا الطالب المسكين انما يفتح المكتب ليتعيش بأجرة تعليم القرءان ، أو ليقوت عياله بأجرة تعليم القواعد البسطة من العلم . فهل يعامله الجوع والحاجة هذه المعاملة البطيئة ؟ وهل يعذره الجوع والحاجة الى أن تتم الاجراءات ؟

هذا هو ما يجرى في الجزائر في هذه المسألة البسيطة ، وهذا قليل مما يقاسيه طالب الرخصة المسلم . زيادة عما لم نصوره من ارهاق بالأسئلة ، وحساب عسير عسا تكنه الضمائر من الميول ، وجرح للكرامة الاسلامية العربية ، وازدراء للهيأة والشكل، والجاء الى المواقف المهينة . وهذا ما جعلنا نمقتها ونسترذلها ونكفر بها . فما هي - والله - رخصة تطلب فيأبها المجدود ، ويحرمها المحدود . وانما هي غصة يعسر ابتلاعها ، وقصة يثقل سماعها ، ورهصة لا تحتمل أوجاعها . وان للحكومة فيها من وراء ذلك لسرا ، وهو أنها تجعل منها أداة تصرف بها الطالبين . وليت المتاع بها طويل، ولكنه متاع قليل . بل هي أحط وأقل من رخصة القهوة مثلا ، ولا تبقى نافذة الا بقدر ما يبقى صاحبها مغفولا عنه أو مستقيما في نظر الحكومة ، فاذا زاغ عن الصراط ، أو قصر في الاشتراط ، فنزعها منه أهون عليها من قص القلامة .

محمد البشير الابراهيمي

البصائر،العدد165، 2ربيع الثاني 1368، الموافق 31جانفي1949.

مدرسة متنقلة خاصة بالبدو بمنطقة الهقار.

École nomade du Hoggar.

Roger Léonard, L`Algérie contemporaine , op.cit., p172.

تلاميذ {دار الحديث} يترجمون الثورة المسلحة

انضم عدد كبير من تلاميذ مدرسة دار الحديث الى الثورة المسلحة، وكانوا من جنودها الأوفياء، وهذه قائمة الشهداء منهم وقعوا في ميادين البطولة والشرف بين (1954-1962)، تواجهك اسماؤهم على لوحة رخامية في مدخل دا الحديث:

01) سليمة حميدو.
02) عويشة حاج سليمان.
03) كمال قورصو.
04) جمال أباجي.
05) عبد الرزاق أباجي.
06) عثمان محمد إبراهيم.
07) عز الدين الصبان.
08) مصطفى بابا أحمد.
09) شرقي أحمد يحياوي.
10) عبد الرزاق بخشي.
11) محمد الصغير بوحيل.
12) حاج حناوي.
13) محمد حسين بو قرحة.
14) علي خميم.
15) سيد أحمد مازوني خياط.
16) بن علي بودغن (العقيد لطفي).
17) عبد الحفيظ بوذراع.
18) منيد ديب.
19) محمد ولد أحمد رمضان.
20) عبد الحميد بالسعود.
21) حسن شحمي.
22) مصطفى بن شعوة.
23) عبد الكريم بن شعوة.
24) عبد الله كوزابي.
25) قادة عزوق.
26) منير سغيلي.
27) جلالي دالي يوسف.
28) قويدر صهاجي.
29) أحمد بن شقرة.
30) صخمة شقرون.
31) جلالي صاري.
32) عبد الرزاق صاري.
33) حسين علالي.
34) شكري علالي.
35) عبد الكريم بو عياد.
36) مختار غزلاوي.
37 جلول غزلاوي.
38) محمد غزلاوي.
39) رشيد رضا قارة تركي.
40) نور الدين.
41) محمد قادة قلوش.
42) محمد خير الدين قروازن.
43) عبد الحميد قرطي.
44) حسين قوار.
45) منير قوار.
46) محمد الكبير كاهية ثاني.
47) محمد بن بحيى.

24

محمد الحسن فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر ، القطاع الوهراني، ج3،شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ,1999 , ص24.

الملحق رقم:11صورة جميلة لإحدى

مدارس بئر مراد رايس بالجزائر العاصمة.

M.Roget, voyage dans la régence d`Alger ou description du pays occupé par l`armée française , Arthus Bertrand, libraire – éditeur, Paris, 1933,p36.